بسم الله الرحمن الرحيم

- الخطوط العريضة للقسم الأول من مذكرة صاحب الفضيلة أ.د/ إبراهيم اللاحم. ①

- الوسائل للوصول إلى درجة الراوي:
  - أئمة الجرح والتعديل. (٣)
  - كتب الجرح والتعديل. (٦)
  - ألفاظ الجرح والتعديل. (١٨)
  - مراتب الجرح والتعديل وحكم كل مرتبة. (٥٣).

- أمور متممة للوسائل السابقة:
  - كيفية الترجمة للراوي موضع الدراسة. (٦٩)
  - تمييز الرواة في الإسناد. (١٤٤).
  - الحكم الإجمالي المبدئي على الإسناد المدروس. (١٩٨)
  - وانظر ص٩ من القسم الثاني.

كتبه: د. رائد السليم

① (أول) هذه المذكرة محاضرات تولى الشيخ تدريسها عام ١٤١٦هـ لقسم الدراسات العليا بكلية التربية للبنات بمنطقة القصيم (الماجستير)، وقد فرغ محتواها من أشرطة الفيديو والكاسيت التي سجلت آنذاك.
القسم الأول/ الجرح والتعديل. ، القسم الثاني: الاتصال والانقطاع وجمع الطرق.

* أئمة الجرح و التعديل *

أئمة الجرح و التعديل

رسالة الذهبي [ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل] وفيها :
* تقسيمه للنقاد بحسب كثرة كلامهم في الرواة وقلته على ثلاثة أقسام .
* " " " تشددهم وتساهلهم " " وهي : ①
١- متعنت في الجرح، متثبت في التعديل (ابن معين، أبو حاتم الرازي، الجوزجاني)
٢- متساهلون [الترمذي، الحاكم، البيهقي، ابن حبان] ②
٣- معتدلون منصفون [البخاري، أحمد] . ③

مقدمات

* غرض الأئمة من كلامهم .
* الاعتراف بالفضل لأهله .

(٣ - ٤ - ٥)

① ابن معين الصحيح أنه معتدل، وإنما الشدة من عباراته في الجرح،
يحيى القطان، والنسائي .

③ وأبو زرعة ويحيى بن معين وعمرو الفلاس وعلي بن المديني وعبد الرحمن بن مهدي .

② ويدخل ابن حبان في قسم رابع وهو : المتعنت في الجرح أحياناً والمتساهل في التعديل . ومنهم البزار

* كتب الجرح و التعديل *

كتب الجرح والتعديل

التقسيم المهم للباحث . هو أنها تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- التي ألفها أئمة الجرح والتعديل أنفسهم أو تلامذتهم السائلون لهم. وهي الأصل في ذلك ، ⑨ مثل التاريخ الكبير للبخاري.

٢- الكتب الجامعة المسندة . ⑩ مثل المعرفة والتاريخ للفسوي .

٣- الكتب الجامعة غير المسندة . ⑫ مثل الكمال في أسماء الرجال للمقدسي .

٤- الكتب المختصرة التي تحتوي على رأي وحكم مؤلفها في الراوي . ⑮ كالتقريب والكاشف .

استطراد مهم في علم الطبقات ومناحي العلماء فيها . (١٦، ١٧) .

تقسيم فني آخر لكتب الجرح والتعديل . (٧) .

* ألفاظ الجرح و التعديل *

ألفاظ الجرح والتعديل

لابد من استحضار أن الأئمة الذين أطلقوا تلك الألفاظ يختلفون في أشياء
فمن ذلك: اختلاف البلدان، ومنه اختلاف العلوم، ومنه اختلاف
الزمن (الطبقة). ومنها. (و) ذلك يدعو إلى التدقيق في مراد الأئمة في اصطلاحاتهم)
ومع ذلك: فأكثر الأوصاف (على اختلاف طبقات الأئمة) مرادهم بها واحد
وقد يوجد مصطلحات خاصة ببعض الأئمة. (١٨).

أقسامها:

فبعضها ألفاظ وبعضها حركات. كشد الأصابع وتحريك الرأس.
(١٩).

وبعضها شائع كصدوق، وبعضها نادر كفلان من جمال
المحامل، وكان يشبه الحديث. وقد ألف فيها بعض المعاصرين.
طريقة تفسير النوادر: مقارنة كلمة الامام عن هذا الراوي بكلامه عنه
في مواطن أخر، فإن لم يوجد فمقارنته بكلام الأئمة الآخرين (١٩-٢٠)
* استطراد: في لطائف ومُلح في بعض (إطلاقات) الأئمة النقاد. (٢١ - ٢٢).

١- وبعضها ألفاظ مطلقة. وهو الغالب. كفلان ثقة. (٢٢)

٢- وبعضها ألفاظ مقيدة. ولذلك عدة صور:-

١- كون الراوي في أصله ضعيف لكنه ثقة في بعض شيوخه،
وكذا العكس. فالأول كعبد الله بن نافع الصائغ المخزومي
تكلم فيه من جهة حفظه، وهو في مالك ثقة للزومه إياه. والثاني
كجرير بن حازم تكلموا في روايته عن شخص واحد هو قتادة. قال
ابن معين: ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف. (٢٤-٢٥).

٢- توثيق الراوي في سماعه من أهل بلاد معينة، وتضعيفه
في بلاد أخرى. والتعليل في سبب ذلك ليس مهمًا، إنما المهم
ما نص عليه الأئمة من جهة الضعف أو القوة. مثاله: إسماعيل
ابن عياش حديثه عن الشاميين جيد وعن غيرهم ضعيف. (٢٦).

٣- تقويته فيما رواه (عنه) أهل بلد معين، وتضعيفه (فيما رواه عنه) أهل
بلاد أخرى. كمعمر بن راشد ما حدث باليمن كحضور كتبه فحديثه صحيح
وما حدث بالبصرة (حال زيارته لأمه) فحديثه ضعيف. (٢٦-٢٧).
وهذه الصورة عكس التي قبلها.

٤- تضعيف الراوي في شيخ معين في بلد معين.
كعبد الرزاق سماعه من سفيان الثوري في اليمن صحيح، وسماعه
منه في مكة قال عنه أحمد: مضطرب جدًا. (٢٧-٢٨)
وهذه من أدق الصور وهي مما يزيد إكبارنا لأئمة الجرح والتعديل.

٥- تقوية الراوي إذا حدث من كتابه، وتضعيفه إذا حدَّث من حفظه.
كعبد العزيز الدراوردي، وهمام بن يحيى. (٢٨،٢٩).

يتبع ألفاظ الجرح والتعديل

يتبع أقسامها

يتبع صور الألفاظ المفيدة :

٦- تقوية الراوي في أول أمره ، وتضعيفه في آخر أمره . هذا هو الأغلب ، وقد يكون العكس بقلة . (٣٠) والأول هو ما يسمى بالاختلاط ، وفيه عدة نقاط :

أ- ألفاظ الأئمة التي يطلقونها في هذا الباب ثلاثة : اختلط ، وساء حفظه ، وتغيّر . والمختار أن هذه الإطلاقات لا تفيد بالضرورة درجة التغير . فقد يقال لمن كان تغيّره شديداً ساء حفظه ، وقد يطلقون على التغيّر اليسير اختلاطاً ، وهذا الثاني كثير ، والأول قليل .

وبعض الباحثين يفرقون فالتعبير بالاختلاط يستدلون به على الشدة ، وبسوء الحفظ على اليسير ، والتغير هذا وهذا .

والأول هو المختار ، أمّا السبيل لمعرفة درجة التغيّر فهو جمع أقوال الأئمة ، فقد ينص بعضهم على درجة التغير . (٢١ - ٣٢) .

ب- من المختلطين من لم يحدث بعد اختلاطه (١) فرواياتهم كغيرهم ، ومنهم من حدث بعد اختلاطه فالقاعدة فيمن كان في أصله ثقة : أن ما حدث به قبل الاختلاط فهو صحيح ، وما حدث به بعد الاختلاط أو شككنا فيه فهو ضعيف (٢) إلا إن قامت قرائن على أن ما حدث به من صحيح حديثه بعد اختلاطه . وللقرائن أمثلة :

(ما درجة المشكوك فيه ... من كان تغيره يسيراً ... حدث به بعد الاختلاط)

١- تعدد الطرق . أي وجود متابع للمختلط . وقد خرج مسلم لسعيد بن أبي عروبة من رواة عنه بعد اختلاطه أشياء من هذا الباب .

٢- اختلاف مجالس الرواة عنه (بعد الاختلاط) وتعددهم فهو دليل على أن هذا مما أتقنه . (٣٢ إلى ٣٥) .

ج- ضوابط وضعها الأئمة لتمييز حديث المختلط قبل اختلاطه وبعده :

١- النص على من روى عنه قبل ومن روى عنه بعد . وهذا أحسن الضوابط . ومن أحسن من جمع كلام الأئمة في ذلك ابن الكيال في الكواكب النيرات . (٣٥ - ٣٦) .

٢- النص على زمن اختلاط الراوي أو ضبط ذلك بعمر ونحوه . ومن ثم تقارنه مع زمن لقي الراوي به . (٣٦) .

٣- التقييد بالبلدان . كالمسعودي ما حدث به في الكوفة مثلاً فهو قبل اختلاطه ، وما حدث به في بغداد فهو بعد اختلاطه . وهذا أشهر الضوابط . (٣٦) .

٤- (قد لا ينص على من روى عنه بأعيانهم لكن بوصف) (٥) كأن يقال ما حدث عنه الكبار فهو قبل اختلاطه وما حدث عنه الصغار فهو بعد اختلاطه (٣) . (٣٧) .

---

(١) وكذا عند الثقة القاعدة فيه أنه يأخذ حكم حديثه قبل التغير .

(٢) وعبر الشيخ في موضع آخر بأنه على حسب الحكم درجة تغيره (٢) فقصده في قوله هنا ضعيف من كان شديد الاختلاط ، أما من كان اختلاطه يسير فينزل منزلة من في حفظه شيء في الأصل ، فقد يقبل منه ما لم يخالف فيه وإن لم يتابع .

(٣) كحماد بن أبي سليمان من كبار الرواة لمثل شعبة والثوري .

يتبع
صور الألفاظ المقيدة

د - أكثر المختلطين من عَمِيَ في آخر عمره وكان يحدث من كتابه.
لذا يقال: فلان عمي فصار يتلقن. والتلقين أن يأتيه تلميذ فيقول: حدثك فلان عن فلان .. وهو لا يحفظ جيداً، (فقد يغرب عليه بعض من يلقنه) ① كما حكى الأئمة عن عبد الرزاق وعلي بن مسهر بعدما أضرا. (٣٧ - ٣٨).

هـ - من أسباب الاختلاط الكبر، والمصيبة كفقدان عزيز أو احتراق كتب، والانشغال.

يتبع
أقسام

يتبع
ألفاظ الجرح والتعديل

للألفاظ المقيدة
* كيفية الاستفادة من الصور السابقة واضحة في بعض الصور لكن بعضها لا تمكن الاستفادة منها إلا بعد جمع الطرق ومقارنة الروايات فإذا خالف علمنا أن هذا ما حدث به من حفظه لا من كتابه، أو علمنا أن هذا ما حدث في تلك البلدة التي ضعف تحديثه بها ونحو ذلك، وبدون جمع الطرق ومقارنة المرويات لا نعلم لعدم نص الأئمة على أحاديثه الضعيفة تماماً.
* طريقة استخلاص حكم أحاديث ذوي الجمع بين التوثيق المطلق والتجريح المقيد: (٣٨ - ٣٩ - ٤٠).
* كتب في التوثيق والتجريح المقيدين: - ①
- كتاب ابن الكيال. - شرح علل الترمذي لابن رجب.
- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم. للرفاعي (ماجستير) (٤٠).

① مثل ذلك: قول الإمام [ثقة تثبت إلا حديثه عن فلان فيه ضعف] فهنا نحمل الإطلاق أولاً أنه ثقة تثبت ثم نذهب للمقيد وهو أنه في فلان حديثه فيه ضعف ثم ننسب هذا الضعف إلى الحكم المطلق فقد يكون درجة الأحاديث عن فلان ثقة، أي حديثه لم ينزل عن درجة الصحيح
والعكس مثل ذلك كما في ابن لهيعة يقولون عنه ضعيف، إذن هذا مطلق، ورواية العبادلة عنه أصح من غيرها [وهم ابن المبارك وابن يزيد المقرئ وابن وهب] إذن هذا توثيق مقيد، فهنا ليس مرادهم الصحة ولكن هي أقل ضعفاً من غيرها وهي ضعيفة. ولو كانت رواية العبادلة عن صدوق وقيل روايتهم عنه أصح من غيرها لا رتفعت درجة أحاديثهم، ولكن لأن الراوي هنا ضعيف ضعفت. (٦٦).

٣ - وبعض الألفاظ نسبية. وهي إعطاء الراوي وصفاً مقارناً بغيره.
مثالها: قول أحمد: عبد الرحمن بن مهدي ثقة ووكيع في حفظه شيء. فلو فهم الباحث أن الوصف لوكيع بذلك مطلق لكان خطراً، ولم يرد أحمد بل أراد أن وكيع ثقة ولكن إذا قارناه بابن مهدي فإن عبد الرحمن أقوى منه، أي هو في حفظه شيء مقارنة بعبد الرحمن. (٤١ - ٤٢ - ٤٣).
وللنسبية قسمان: (٤٤)
أ - كون الوصف نسبياً مطلق أي من جميع الجهات. (فلان أوثق من فلان، أحب إلي من فلان)
ب - كون الوصف نسبياً مقيد. كتقييد المقارنة في شيخ أو بلد أو كتاب الشيخ ونحوها. ومثالها مقارنة الأئمة بين مالك وابن عيينة في الزهري، أو مقارنتهم بين أصحاب ابن إسحاق في كتابه السير. ينظر طبقات النسائي، وشرح العلل لابن رجب.
* ملاحظة يجب الدقة جيداً خاصة في النسبية المقيدة. مثلاً قول الإمام أحمد مقارناً الأوزاعي بهشام الدستوائي في يحيى بن أبي كثير: الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير لا يحفظ حديثه جيداً ←

يتبع

فهذه المقارنة نسبية مقيدة. فلا يؤخذ منها إطلاق ذلك الوصف في كافة مرويات الأوزاعي، بل ولا يؤخذ منها ضعف رواية الأوزاعي عن يحيى، ففي الصحيحين منها أحاديث. بل قصد أن هشاماً أضبط منه في يحيى. (٤٦-٤٧-٥٢) (٦٥)

يتبع أقسامها

يتبع ألفاظ الجرح والتعديل

* ملاحظة: من فوائد المقارنات النسبية أ- أننا إذا لم نجد للإمام كلاماً خاصاً في هذا الراوي أي حكماً منفرداً، استطعنا أن (نستكشف) ذلك من المقارنة من خلال البحث عن كلام له منفرد عن الراوي الآخر. كما لو قال مثلاً: فلان أضعف ولد نافع. ولم نجد له كلاماً خاصاً منفرداً عنه، بحثنا عن كلام عن البقية فنجده مثلاً قال عن أحدهم أنه ضعيف، إذن الراوي الذي معنا هو أقل منه درجة. (٤٥)

* ملاحظة: الفرق بين المقيد وبين النسبي المقيد:

الثاني (النسبي المقيد) هو مقارنة الراوي بغيره مقيداً بجهة.

والأول (المقيد) إطلاق حكم عام على الراوي ثم تقييد هذا الحكم في جهة معينة، ويظل الحكم للراوي منفرداً. (٥١). (٦٥)

ب- * ومن أهم فوائد كلام الأئمة في المقارنات إعانة الباحث على الترجيح بين الروايات. (٤٧).

كيفية الترجمة للراوي موضع الدراسة .

كيفية الترجمة

(٧٠)
لابد من سمات جيدة : الوفاء بالمعلومات ، حسن العرض ، عدم التطويل . أولاً أولاً

العناصر المطلوبة (إجمالاً) :

- الاسم . (٧١) . - الكنية . (٧٢) . - النسبة . (٧٣)
- اللقب . (٧٤) . - تعريف الراوي بشخص آخر . (٧٥) .
- معرفة أو تحديد طبقته (الوفاة) . (٧٤) . - درجة الراوي . (٧٧) .

الاسم
- ثلاثي وعند الاشتباه رباعي .
- عند الاختلاف في اسمه يشار إلى ذلك ، ويمثل للأقوال . وليس موضع ترجيح أو إطالة .
- إذا احتاج الاسم إلى ضبط زيادة على القلم فيكتب الضبط بالحروف .

الكنية
- مكانها بعد الاسم مباشرة .
- عند تعدد كناه يشار هل هو تعدد أو اختلاف . (تعوّد على الدقة)

النسبة وللمرء عدة نسب هي (على الترتيب المختار) كما يلي :

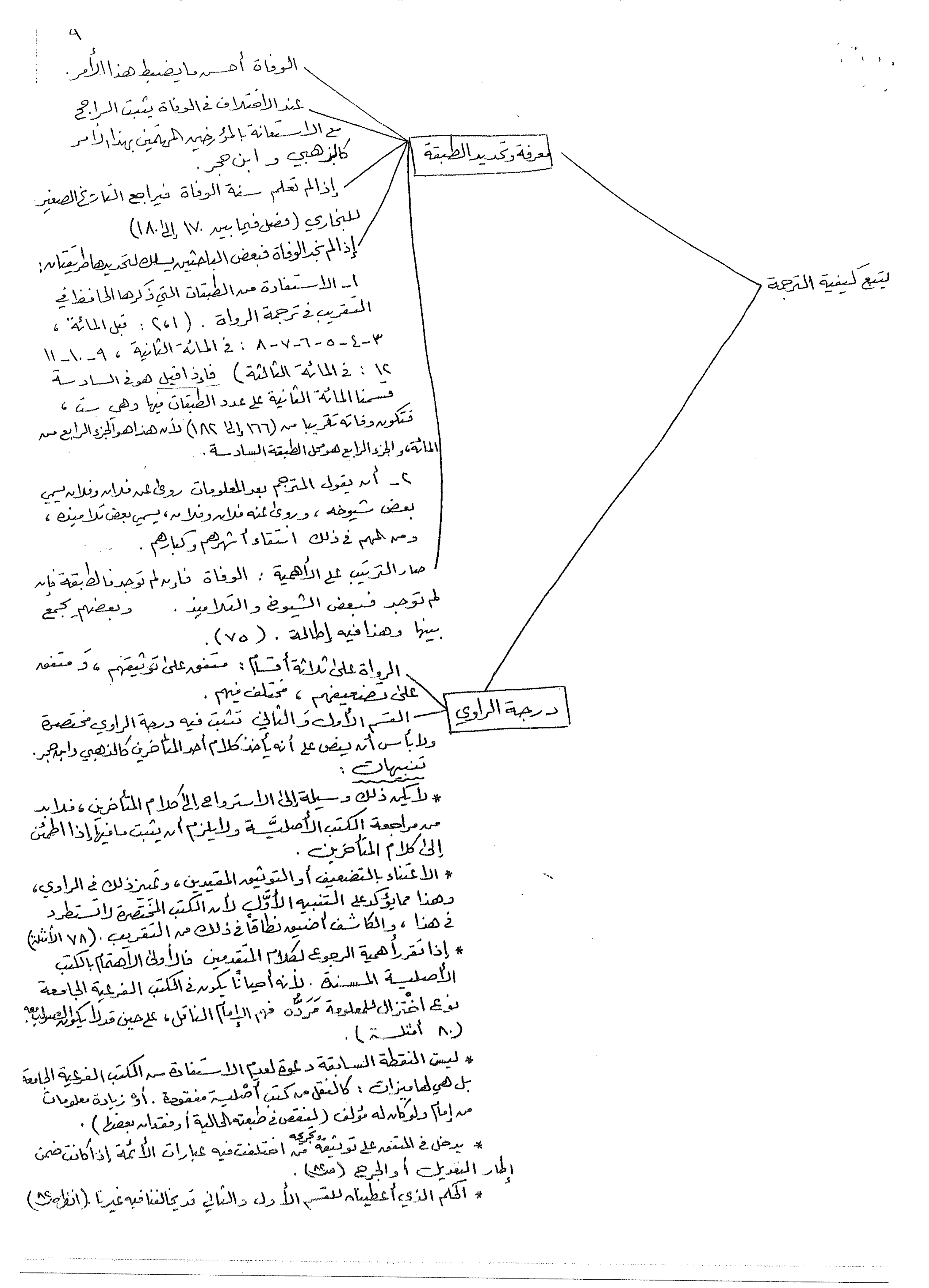
١- القبيلة
- الفرع (الهاشمي) ثم الأصل (القرشي) لو شئت الأكمل .
- التنويه لمن اشتهر بالقبيلة ولاءً .

٢- المكان
- كالمدينة أو القرية أو المحلة .
- هذه النسبة بعد القبيلة .
- التنويه على قطر المدينة إذا كانت في أكثر من قطر .
- مثّل له بلدتان الأولى الفصل بين النسبتين بثم .

٣- أمور أخرى
- الصنعة . (الإسكاف)
- ما اشتهر به الراوي . (الوكيعي ، الأعمشي) .
- المهنة والعلم . (القاضي ، الشافعي ، الفقيه) .
- هذه النسب بعد المكان .

اللقب
- التنويه قبل ذكر اللقب بأنه لقب .
- مثاله : بندار : محمد بن بشار .
  غندر : محمد بن جعفر .

تعريف الراوي بشخص آخر
- التعريف بالإثبات . نحو : أخو حماد بن زيد أو صاحب أبي حنيفة أو ابن عم سفيان .
- التعريف بالنفي . نحو : ليس أخو فلان ... .



يتبع كيفية الترجمة

معرفة وتحديد الطبقة

- الوفاة أحسن ما يضبط هذا الأمر.
- عند الاختلاف في الوفاة يثبت الراجح مع الاستعانة بالمؤرخين المهتمين بهذا الأمر كالذهبي و ابن حجر.
- إذا لم تعلم سنة الوفاة فيراجع التاريخ الصغير للبخاري (فصل فيما بين ١٧٠ إلى ١٨٠)
- إذا لم نجد الوفاة فبعض الباحثين يسلك لتحديدها طريقتان:

١- الاستفادة من الطبقات التي ذكرها الحافظ في التقريب في ترجمة الرواة. (١-٢: قبل المائة، ٣-٤-٥-٦-٧-٨: في المائة الثانية، ٩-١٠-١١-١٢: في المائة الثالثة) فإذا قيل هو في السادسة قسمنا المائة الثانية على عدد الطبقات فيها وهي ست، فتكون وفاته تقريبا من (١٦٦ إلى ١٨٢) لأن هذا هو الجزء الرابع من المائة، والجزء الرابع هو محل الطبقة السادسة.

٢- أن يقول المترجم بعد المعلومات روى عن فلان وفلان يسمي بعض شيوخه، وروى عنه فلان وفلان، يسمي بعض تلاميذه، ومن المهم في ذلك انتقاء أشهرهم وكبارهم.

صار الترتيب على الأهمية: الوفاة فإن لم توجد فالطبقة فإن لم توجد فبعض الشيوخ والتلاميذ. وبعضهم يجمع بينها وهذا فيه إطالة. (٧٥).

درجة الراوي

- الرواة على ثلاثة أقسام: متفق على توثيقهم، و متفق على تضعيفهم، مختلف فيهم.
- القسم الأول و الثاني تثبت فيه درجة الراوي مختصرة ولا بأس أن ينص على أنه يأخذ كلام أحد المتأخرين كالذهبي وابن حجر.

تنبيهات:

* لا يكون ذلك وسيلة إلى الاسترواح إلى أحكام المتأخرين، فلا بد من مراجعة الكتب الأصلية، ولا يلزم أن يثبت ما فيها إذا اطمأن إلى كلام المتأخرين.
* الاعتناء بالتضعيف أو التوثيق المقيدين، وتمييز ذلك في الراوي، وهذا مما يؤكد على التنبيه الأول لأن الكتب المختصرة لا تستطرد في هذا، والكاشف أضيق نطاقا في ذلك من التقريب. (٧٨ الأمثلة)
* إذا تقرر أهمية الرجوع لكلام المتقدمين فالأولى الاهتمام بالكتب الأصلية المسندة. لأنه أحيانا يكون في الكتب الفرعية الجامعة نوع اختزال للمعلومة مرده فهم الإمام الناقل، على حين قد لا يكون الصواب معه. (٨٠ أمثلة).
* ليست النقطة السابقة دعوة لعدم الاستفادة من الكتب الفرعية الجامعة بل هي لها ميزات: كالنقل من كتب أصلية مفقودة. أو زيادة معلومات من إمام ولو كان له مؤلف (لنقص في طبعته الحالية أو فقدان بعضه).
* يدخل في المتفق على توثيقه وتجريحه من اختلفت فيه عبارات الأئمة إذا كانت ضمن إطار التعديل أو الجرح (٨٢).
* الحكم الذي أعطيناه للقسم الأول والثاني قد يخالفنا فيه غيرنا. (انظر ٨٢)

يتبع

القسم الثالث من الرواة: المختلف فيهم.

* لا يدخل فيهم ذوي التوثيق أو التجريح المقيدين.

* في كيفية تناول تراجمهم ثلاثة مناهج: السرد لكل أقوال الأئمة، و الاختصار والاقتصار على عبارتي الذهبي وابن حجر إلا إن وجد الباحث مخالفة من خلال قراءته للكتب الأصلية، والتوسط بين هذين المنهجين هو الأجدى. بحيث يستخلص الباحث حكماً عاماً إن استطاع فيقول: الجمهور على توثيقه إلا ... ثم يضرب مثالين أو ثلاثة للموثقين والجرحين وينتقي الأئمة منهم، ومنهم من عرف بالتشدد ينقل قول في التوثيق ①
~~عرف بالتساهل في التجريح~~) ثم يختم بعبارة الذهبي وابن حجر. (٨٢ إلى ٨٥) ①

* إذا كان الكلام في الراوي ليس كثيراً بحيث يمكن حصر الأقوال وقائليها فلا بأس. (٨٥).

* مثال للمنهج الوسط: إسماعيل بن عياش: ضعفه جماعة مطلقاً، وقواه آخرون كابن معين وأحمد والبخاري في روايته عن الشاميين. (٨٦).

درجة الراوي

يتبع كيفية الترجمة

① ولا نرى إلزام الطالب والاستحباب له أن يعقب بكلامه هو لأمور أربعة:
١- الحكم على الحديث ليس متوقفاً على درجة الراوي بل بالمقارنات نحكم على الحديث.
٢- قلة التراجم التي يخالف فيها الباحث الذهبي وابن حجر في أحكامهم.
٣- لو وجدت المخالفة فهي قريبة جداً ليست بالبعيدة.
④ وليس معنى اختيارنا لهذا المنهج عدم الخروج عنه عند الضرورة كرؤية الباحث توثيقاً أو تجريحاً للمتقدمين لم يطلع عليه الإمامان.
٤- الاعتماد على كلام الإمامين ليس اعتماداً على أي أحد، وأي مقارنة بين حكم الباحث المبتدئ وبين أحكامهم. (ص ١١٤، ١١٥)

② ولكن أحياناً يكون ما نقل عن الناقد مجموع فيه الجرح والتعديل، والنقل متلازمة ألفاظه (لا يمكن الفصل بينها ليُجعل بعضها في التعديل وبعضها في التجريح). نحو: صدوق يخطئ. وصدوق سيئ الحفظ جداً. فمثل هذه العبارات تخضع للدراسة الدقيقة فمثلاً العبارة الأولى تجعل في التعديل والعبارة الثانية تجعل في التجريح لأن صدوق ما أفادت في جانب الرواية شيئاً لأن مراده أنه لا يكذب أي من جهة العدالة فقط. (١٠١).

* الضوابط التي يراعيها من أراد سرد أقوال الأئمة:

[١]- طريقة ترتيب أقوال الأئمة:
بعضهم: السرد العشوائي.
وبعضهم: على حسب الوفاة. (المزي - ابن حجر ...) وهذه طريقة علمية لما يلي:-
- كلما اقترب الإمام من عصر الراوي فكلامه أقرب للصواب. وهذه عندهم قاعدة أغلبية.
- معرفة مصدر التجريح أو التعديل. لأن الأئمة بعضهم تلاميذ بعض، ومن ثم معرفة من له الفضل في الكشف عن حال الراوي.
- معرفة تطور القول في الراوي. (ص ٩١).

وبعضهم: يرتب بادئاً بأقوال المعدلين ثم الجرحين ② وعليه أغلب الباحثين الآن وأرى أنه وسار عليه الأئمة في السابق
الطريقة العلمية عدة فوائد:
- تمييز وإظهار من عدله ممن جرحه.
- اجتماع الأقوال في حيز واحد مما يسهل المؤالفة بينها.
وهذه الطريقة هي التي يوصى بها الآن. (ص ٩١).
وعند سلوك هذه الطريقة يحسن ما يلي:
- ترتيب أقوال المعدلين - خاصة - إلى مرتبتين: العليا وهي ما صرح فيه بالتوثيق والدنيا وهي بقية مراتب التعديل. وترتيب أقوال كل مرتبة على حسب الوفاة.
- ترتيب أقوال الجرحين على حسب الوفاة فقط. لصعوبة تطبيق المسلك السابق فيها. (٩٢)

[٢] الألفاظ المتماثلة يضم بعضها إلى البعض من باب الاختصار، وإن اضطر ذلك إلى ترك الترتيب على الوفاة. ص ٩٣، ٩٤، ثم إذا كان لأحدهم زيادة أفرد ذكرها بعد. ص ٩٥

[٣] كل قول يجب أن ينسب لقائله لفظاً. فمثلاً. لا بأس به و صدوق. كلاهما في المرتبة الخامسة. ومع ذلك فلا نقول مثلاً قال أبو حاتم وابن معين: صدوق. مع أن أحدهما إنما قال: لا بأس به.

[٤] كيفية التعبير إذا كان للإمام قولان: (ص ٩٥)
- إذا كان القولان في مؤلف له قد كتبه هو: فيقال: قال مأمون وقال مرة صدوق أو يقال وقال في موضع آخر ...
- إذا كان القولان من رواية التلاميذ ففيه تفصيل،
* إن كان الاختلاف بسبب اختلاف الروايات فيقال: وقال في رواية ... يتبع

يتبع

* إن كان الاختلاف في رواية واحدة. فالتعبير بكلمة «مرة».

[٥] توثيق أقوال الأئمة من مصادرها الأصلية. ومن فوائد ذلك:
- تصحيح الأخطاء. - تكميل النقص. (٩٧)

[٦] التأني جداً في نسبة الأقوال إلى أصحابها.
- من أهم أسباب الخطأ في هذه النقطة:* هو أن الإمام الواحد مرة ناقل للقول ومرة قائل له. (ص ٩٨).

* ومنها: تشابه الأئمة. والذي يحدد هذا: الوفيات، وأيضاً التلميذ الناقل. (ص ١٠٠). ①

درجة الراوي

يتبع كيفية الترجمة

تخريج الأئمة للراوي

مكانه ذكر ذلك على ما نختاره قبل سرد الأقوال. لأمرين:
- لأنه من كلام الباحث فكأنه نوع تعريف بالراوي.
- ذكر ذلك بعد سرد الأقوال فيه نوع برود للمعلومة.
(١٠٣).

س/ من الذي ينص الباحث على تخريجهم؟ (١٠٣) وانظر (١٠٨).
ج - المهم تخريج الشيخين. وكذا النسائي لأنه يتحرى في الرجال. وأما بقية الستة فلا يقدم ذلك ولا يؤخر بالنسبة لدرجة الراوي.
والمختار الاقتصار على الشيخين فحسب. لاهتمام الأئمة برجالهم. وأما النسائي فلو ذكر لاحتاج إلى ذكر الباقين.

أهمية الإشارة إلى كيفية إخراج الشيخين للراوي. خصوصاً إذا لاح أو ترجح من كلام الأئمة ضعف الراوي أو نزوله كثيراً عن درجة الثقة. (١٠٤) وانظر (١٠٧ فيه اختلاف الأهمية على حسب حال الراوي)

- درجات إخراج الشيخين هي: (١٠٤، ١٠٥)
* المخرج لهم في الأصول. [اعتمدوا عليه]
* " " في المتابعات والشواهد.
* " " مقروناً بغيرهم. وهذا أنزل من سابقه.
[أن يجيء مع شخص آخر في نفس الإسناد رغماً على المخرج فالراوي قال سمعته من فلان وفلان].

* وأقل من الدرجة الثالثة أن لا يكون للشيخين قصد في وروده في السند بل أتى مقروناً في الرواية.

[زيادة: الذي أفهمه من الفرقين الثالث والرابع أن يكون الراوي المعطوف عليه يحتاج متابعاً فلذا ظهر أن الشيخين لهما قصد في ذكر المعطوف. ~~وأما إذا كان ثقة ثبتاً وقرن به من ليس على شرطهما فهنا ظهر عدم قصد الشيخين لذلك~~] ②

الإشارة إلى المقدار الذي أخرجاه له في الصحيحين (١٠٥).
إذا كان الراوي ثقة ولم يخرجا له فلا ينص على النفي. لئلا يتوهم القارئ ضعفه. (١٠٧).

① [٧] سابع الضوابط: عدم خلط أقوال المتقدمين بالمتأخرين. والمتقدمون هم ذوي المائة الثانية والثالثة والرابعة الذين كانت أحكامهم - كثيرها - مبني على معاصرة الراوي ومعرفة حاله أو سبر أحاديثه ومروياته لتوفرها بين أيديهم وقليلاً ما يكون بعضهم يقلد بعضاً، أما المتأخرون فأحكامهم مبنية على النظر في أقوال المتقدمين فهي تقليد وبعضهم يسبط تصديد.
إذا أراد الباحث ذكر أحكام المتأخرين فموضع ذلك الصحيح بعد سرد أقوال المعدلين والمجرحين المتقدمين. (١١٠/١١١/١١٢).

② فإن بعض الأسانيد ساقها الشيخان كما وصلت إليهما، ولاسيما مسلم، وقد يكون في أثنائها راو ضعيف قرن بغيره فساقه المخرج كما وصله الإسناد، ويمكن أن يمثل لهذا تخريج مسلم لابن لهيعة.

ومن أمثلة الاقتران المقصود أن يكون الاقتران في طبقة الشيخ، أو تحويل في الإسناد

تمحيص الاختلاف في الراوي : قواعد وضوابط

درجة الراوي

يتبع كيفية الترجمة

- لا يخلو الاختلاف من أمرين :

١- كون الاختلاف في الراوي من إمام واحد.
وهو على قسمين :

أ- كون الاختلاف في عبارة واحدة . مثل : ثقة صدوق سيئ الحفظ جداً . ووجوده قليل واشتهر به يعقوب بن شيبة. والعمل حينئذ هو الجمع وإعمال النظر. فنقول : ثقة في نفسه . صدوق ليس بكذاب . سيئ الحفظ جداً أي من جهة حفظه .
ومثل " ثقة صدوق " كثير جداً في كلام الأئمة . فثقة : ليست في أعلى مراتب بل في أدناها وصدوق في أعلى مراتب المقارب الثقة . (١١٩ إلى ١٢١) .

ب- كون الاختلاف في روايات متعددة . فالعمل حينئذ مرتب على ما يلي :

* الجمع . ومن أمثلته :-
- جعل المراد من التوثيق العدالة ، ومن الجرح الضبط (وهو كثير) .
- التوثيق والتجريح المقيدان . [كالتعديل قبل الاختلاط والتجريح بعده] ⓩ
- " " النسبيان . [أي جعل أحدهما مطلقاً والآخر بالنسبة لراوٍ آخر . زيادة] [ص ١٢١] .

* الترجيح . ومن أمثلته :-
- الترجيح بكثرة الروايات في قول وانفرادها في الآخر .
- " لمن كان ألصق بالإمام .
- " بكون الناقل عن الإمام لم يتكلم فيه في حين أنه تكلم في الآخر .
- " بكون القول موافقاً لأقوال الأئمة الآخرين . ①

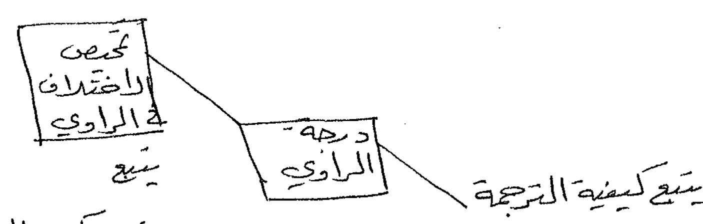
ملاحظتان
- كثيراً ما يجتمع أكثر من مرجح مما يزيد القول قوة .
- أحياناً تجتمع مرجحات تلغي القول من أساسه ولو أمكن الجمع .
(١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤) .

٢- كون الاختلاف بين إمامين أو أكثر . (١٢٤)

الذي نختاره هنا تقديم الترجيح على الجمع . لأن كثيراً من الاختلاف صوري أو ليس حقيقي . وقد لا يسمى خلاف . (١٣٠) وأما قاعدة الجرح مقدم على التعديل . وقاعدة بعضهم : الجرح مقدم إذا فسر . فإن منشأهما عقلي كما هو معلوم من مصادر أوائل من كتب في ذلك كالخطيب البغدادي . وهما قاعدتان غير ممكنتي التطبيق عند المحدثين . (١٢٤ - ١٢٥) .

- من أوجه الترجيح : (١٢٦ إلى ١٣٠)
١- كون الجمهور على قول مقابل واحد أو اثنين . (١٢٦) . ويتأكد ذلك إذا كان المنفرد متساهلاً في التعديل أو متشدداً في الجرح . إذا كان الأول معدلاً والثاني مجرحاً (١٢٧)
٢- إذا لاح للباحث أن المنفرد فسر السبب وتبين أن هذا السبب منقوض . (١٢٨) .
٣- إذا كان بين المجرِّح والمجرَّح منافسة فردية أو مذهبية . (١٢٨-١٢٩) .

① انظر الجرح والتعديل ٨ / ٣٣٩



يتبع

٤ - كون المتكلم في الراوي هو في نفسه ضعيف. (١٢٩).
٥ - كون نسبة القول لمن خالف الجمهور خاطئة. (١٢٩).

إذا تبين للباحث أنه لا يجوز إهمال واحد من الرأيين وتعيّن العمل بهما جميعاً فعليه بالجمع، ومن أوجه الجمع ما يلي: [مأخوذة من تصرف أئمة الجرح والتعديل عند الاختلاف كالذهبي وابن حجر وابن عبد الهادي وابن رجب]

١ - يمكن إعمال القولين بالاستفادة من التضعيف والتوثيق المقيدين. ولذلك صُوَر:
أ - حمل التوثيق على حديثه في بلد معين، والتضعيف على حديثه في بلد آخر. (١٣٢).
ب - حمل التوثيق على حديثه عن معظم شيوخه، والتضعيف على بعضهم. أو العكس. (١٣٣)
جـ - " " " من كتابه، والتضعيف على حديثه من حفظه. (١٣٣).
د - " " " " في أول عمره، " " في آخر عمره. (١٣٣).
* شرط هذه الصور ألا يوجد في كلام بعضهم رد لهذا الجمع. (١٣٣).

٢ - يمكن إعمال القولين بالاستفادة من التوثيق والتضعيف النسبيين.
والمعنى: أحكام يصدرها الأئمة على رواة مقارنة برواة آخرين.
وهذا الوجه مهم جداً. (١٣٤).

٣ - يحمل التوثيق على العدالة، والتضعيف على جانب الضبط، كما في كثير من الزهاد.
[وأحياناً] يكون العكس. كما في الحفاظ المتكلم في عقائدهم. (١٣٥ - ١٣٦)
- هنا استطرد الشيخ في حكم رواية المبتدعة ثم قال: الخلاصة أن الابتداع إذا كان لا يؤثر على صدق الراوي فروايته مقبولة، ولهذا روى عنهم الأئمة. ولكن إذا اتهم الشخص بالكذب والتزيد فتترك الرواية عنهم. ثم إن بعض البدع يحتاج أصحابها إلى تدقيق مثل التشيع والغلو فيه. لذا يقول الأئمة: ثقة يتشيع. أي لم يجدوا عليه كذب.

ص ١٣٧ إلى ص ١٤٠.

٤ - إذا لم تمكن الأوجه الثلاثة فالملجأ الأخير هو التوسط في حال الراوي بين أقوال معدليه وأقوال مجرحيه، ولهذا الوجه أهمية كبرى وهو من أهم الأوجه وأكثرها استعمالاً. (١٤٠)
لذا فإن غالب أحكام الأئمة المتأخرين هو التوسط. ولهم في توسطهم هذا حالتان:
أ - وقوف المتأخر على وصف مناسب من كلام أحد المتقدمين.
ب - أن يختار "عبارة" يتوسط فيها بين أقوال المختلفين.
ومن المهم أن يعرف الباحث أي المسلكين سلكه المتأخر في حكمه، ويهديه لذلك رجوعه لأقوال المتقدمين. (١٤١).

* وإذا أردنا إطلاق حكم متوسط فما هي المراتب التي تصلح لذلك؟ ج/ ٦٦٥ من التعديل ٢، ١، ٥ من التجريح.
* وما هو حكم حديث أصحاب هذه المراتب؟ ج/ ليس حكماً ثابتاً بل هو دائر مع القرائن. (وقد تقدم).
* يجب التنبه لحديث أصحاب هذه المراتب فما تفرد فيه يتوقف فيه، وما خالف فحديثه ينزل عن مرتبته. لأنهم إنما أعطوا هذه المراتب لوجود جهتي الضبط والخطأ في حديثهم. (١٤٢).

* تمييز الرواة في الإسناد *

تمييز الرواة

أهمية تمييز الرواة

١- أن تصحيح الإسناد أو تضعيفه يتوقف بالدرجة الأولى على تمييز رواته. (١٤٤)

٢- أن ذلك من دلالات الإتقان والدقة المطالب بالتحلي بها أي باحث في أي علم. (١٤٤)

٣- كثرة وقوع الخطأ في تمييز الرواة في الأسانيد.
أ- نماذج لوقوع الخطأ من (١٤٨)
ب- " " " من بعض الأئمة. (١٤٩).
جـ- " " " من بعض الباحثين. (١٦٧).

* استطراد في بيان أدب طالب العلم إذا عثر على خطأ من ذلك. (١٥٣).

أسباب وقوع بعض الأئمة والباحثين في الخطأ في تمييز الرواة

١- ما يرجع إلى الرواة أنفسهم. فمنها:

أ- ورود كثير من الرواة في الأسانيد بأسمائهم الأولى فقط. ولذلك مصطلح هو الإهمال أو المهمل. (١٥٤).

ب- ورود كثير من الرواة في الأسانيد بأسمائهم وأسماء آبائهم أو اسمه وكنيته. ويحصل اللبس إذا وجد من وافقه في ذلك، ولذلك مصطلح هو المتفق والمفترق.
ويزداد الاشتباه إذا توافقا في الطبقة وأحياناً في الشيوخ والتلاميذ. (١٥٥ - ١٥٦).

جـ- تدليس الشيوخ. وهو: تغيير اسم الشيخ أو كنيته أو لقبه بما لا يعرف. لأغراض:
منها التفنن، ومنها صغر الشيخ، ومنها وهو أقبحها كون الشيخ وضاعاً أو ضعيفاً.
○ ويشتد القبح إذا كانت التسمية تتوافق مع اسم ثقة (فلم يكتف بالإبهام حتى جمع الإيهام) (١٥٦ إلى ١٥٨)

د- كثرة الأخطاء في النسخ وفي الطباعة. (١٦٠).
أمثلة. (١٦٢) ومنها تنويه على رداءة طباعة بعض الكتب المنتشرة.

٢- ما يرجع إلى الباحث نفسه. فمنها:

أ- الاستعجال. ويدخل فيه عدم التحرير والمراجعة. (١٦٤ - ١٦٥).

ب- التقليد. ويسمى الاسترواح. سواء كان ذلك لأئمة سابقين أو للكتب المحققة. وعلى الباحث أن يعتبر نفسه أول باحث فلا يقلد غيره أبداً. إلا في حالات ضرورية جداً. (١٦٥ إلى ١٦٩).

الوسائل المعينة على تمييز الرواة — هي على قسمين:

١- القسم الأول: خبرة الباحث وكثرة مرانه على الأسانيد
ويتحصّل من هذه الخبرة في هذا الباب أمران:
١- قواعد ذكرها العلماء تعين الباحث على التمييز.
ففي حماد بن سلمة وحماد بن زيد - مثلاً - ميزوا من انفرد بالرواية عن أحدهما دون الآخر، وميزوا من اشترك بالرواية عنهما لكن له طريقة في الرواية عنهما تميز أحدهما عن الآخر. كعفان بن مسلم إذا قال حماد فهو ابن سلمة.
* المزي أول من اشتغل بتحرير مثل هذه القواعد في تهذيب الكمال.
٢- معلومات تشبه قواعد الأئمة ترسخ في ذهن الباحث من كثرة اطلاعه. مثلاً / أحمد في المسند إذا قال حدثنا سفيان فهو ابن عيينة لأنه لم يلق الثوري.
(١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥)

القسم الثاني ٢- الطرق الفنية. وهي ثلاثة:

أ- كتب الأطراف.
ومن أهمها تحفة المزي. ومما يميزه عن غيره كثرة مراجعة المزي له، كذا وقد مر عليه أئمة كالعراقي وابنه ومغلطاي وخاتمهم ابن حجر في النكت الظراف①، ثم إن أصل كتاب المزي قد اعتمد على كتب قبله منها كتاب ابن عساكر.
ومنها كتاب ابن حجر في أطراف مسند أحمد.
ومنها الجامع المسند لبشار عواد. (١٧٦ إلى ١٧٨).

ب- جمع طرق الحديث.
وهذه أهم طريقة لتمييز الرواة. (١٧٨ - ١٧٩) (١٨٤)
وهي أسلم وأضمن الطرق إلا في حالة واحدة وهي نادرة: إذا فسر الراوي وكان خطأ.

جـ- طريقة الوفاة والطبقة والشيوخ والتلاميذ.
(الوفاة والطبقة) كثير من الباحثين يسلك هذه الطريقة.
بالنسبة للطبقة لا تفيد في حالتين:
١- إذا كانا③ في نفس الطبقة أو متقاربين.
وهناك حل مستعمل هو النظر إلى من أخرج له (الرموز)
فإن اشتركا في ذلك لم نستفد من العلم بالطبقة شيئاً.
٢- إن كان السند فيه إرسال والمرسل هو المهمل. (١٧٩، ١٨٠).

(الشيوخ والتلاميذ) إذا تعذر التمييز عن طريق الطبقة والوفاة فليس أمامنا إلا طريقة الشيوخ والتلاميذ وهي المتبعة الآن والأكثر تداولاً والأشهر.
* الكتب المهمة في الشيوخ والتلاميذ: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وتاريخ بغداد، وتهذيب الكمال للمزي وهو أهمها، والإكمال لمغلطاي. (١٨٠ إلى ١٨٤)
* استطراد: في طريقة الرموز في كتاب المزي، والأمثلة التطبيقية، ثم التنويه على صعوبة طريقة الشيوخ أحياناً لوجود اللبس، فلذا يجب فيها التأني والحيطة. ⑤

يتبع تمييز الرواة

① وموضوعه تتبع ما قد يلاحظ على المزي ومن ذلك ما يتعلق بتفسير الراوي. (١٧٧).

② هناك ثلاثة تنبيهات في موضوع تمييز الرواة نختم بها الكلام عنه. وهي:-
١- ليحذر الباحث بعد تمييزه للراوي حال ترجمته له أن يزلوه في اشتباه في جزء من أجزاء الترجمة كأن يغلط في الوفاة أو في لقب لوقوع عينه على اسم مشابه لصاحب الترجمة. (١٨٧ إلى ١٩٠).
٢- أحياناً قد يجد الباحث أن الأئمة أنفسهم وقع عندهم اشتباه (وعدم تمييز قاطع) لهذا الراوي كإبراهيم بن أبان العجلي البصري قيل هما اثنان عجلي وبصري، ولكنهم سلكوا سبيل الترجيح في تمييزه كلٌّ بما لديه من قرائن. هنا على الباحث إعمال النظر، والترجيح لما ظهر له من القرائن إن تبين له ذلك. (١٩١ إلى ١٩٤).
٣- أخلاقيات لابد على الباحث التزامها.
(١٩٥ إلى ١٩٨)

③ أي من اتفاق الاسم.

* مراتب الجرح و التعديل وحكم كل مرتبة *

مراتب ألفاظ التعديل

١- صيغة أفعل (أو ما شابهها من الصيغ الدالة على التفضيل المطلق) نحو: أثبت الناس، أوثق الخلق، إليه المنتهى في التثبت، ...

٢- لا يسأل عن مثله.

٣- تكرار لفظ التوثيق: ثقة ثبت، ثبت حجة، ثقة ثقة ...
لطيفة: كرر ابن عيينة لفظ ثقة تسع مرات لما سئل عن عمرو بن دينار أحد شيوخه، وهذه المرتبة الأولى.

٤- الوصف بلفظ التوثيق المفرد نحو: ثقة، ثبت، حجة ...
تنبيه: الوصف بحافظ فقط لا يكفي بل لا بد معها من: عدل، لأنه قد يكون حافظ غير عدل.

٥- ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار.

٦- محله الصدق، رووا عنه، يروى عنه، روى الناس عنه، إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، شيخ، وسط، مقارب الحديث، صالح الحديث، يعتبر به، جيد الحديث، حسن الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به بأس، (٥٦ - ٥٧).

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل (عند السخاوي)

مراتب ألفاظ الجرح

١- لفظ جرح ولكن أقرب المرتبة السادسة من التعديل. نحو: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضُعِّف، في حديثه ضعف، ليس بذاك، تعرف وتنكر، ليس بذاك القوي (أي في الضبط)، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بقوي، ليس بمأمون (أي في الضبط)، ليس من جمال المحامل، ليس من جمازات المحامل، في حديثه شئ، للضعف ما هو، لا أدري من هو، مجهول، مطعون فيه، تكلموا (أي طعنوا فيه)، سئ الحفظ، لين، فيه لين، و سكتوا عنه وفيه نظر عند غير البخاري وهما عنده في الجرح الشديد.

٢- ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له مناكير، واه، مضطرب الحديث، لا يحتج به ...

٣- رد حديثه، ضعيف جدا، مردود الحديث، واه بمرة.

٤- يسرق الحديث، متهم بالكذب، هو على يدي عدل (هالك)، ليس بثقة (في العدالة)، غير ثقة ولا مأمون.

٥- كذاب، وضاع، دجال، يضع الحديث، يكذب.

٦- أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع.

(٥٧ - ٥٨).

(٦٧)
* ملاحظة: الأئمة أهملوا المقيد والنسبي في مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لأنهم تركوا ذلك للباحث نفسه.
* : أحد الباحثين وهو أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل حاول أن يشرح ألفاظ كل مرتبة ويستقرئ باقي الألفاظ. في كتابه "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل" (٦٧).

أحكام أصحاب المراتب السابقة

المراتب الأربع الأول من التعديل :

يحتج بحديث أصحابها مطلقاً ، ويسمى حديثهم صحيحاً إذا استوفى بقية الشروط . (٥٨) .

* ما الفائدة من تقسيمها إلى أربع مراتب مع أن كلهم حديثهم صحيح ؟

ج/ الفائدة هي الترجيح عند التعارض والاختلاف . (٥٨) .

المراتب الأربع الأخيرة من الجرح :

حكم الإسناد الذي فيه راوٍ منها ضعيف لا يصلح للاعتضاد والتقوية .

وذلك على درجات :

تحديث الوضاع موضوع ، وكذلك حديث المتهم بالوضع ، أما حديث أصحاب المرتبة الثالثة والرابعة فهو باطل ومنكر وساقط وواه . وربما سموه موضوعاً بقرائن كركاكة المعنى أو مخالفة الثقات . (٥٩ - ٦٠) .

المرتبتين الخامسة والسادسة من التعديل، والأولى والثانية من الجرح .

أ- أصحاب المرتبة الأولى والثانية من الجرح .

حديث أصحابها ضعيف يصلح للاعتبار والاعتضاد . ويتقوى بغيره فيرتفع من الضعف إلى درجات مختلفة في القوة حتى أنه قد يرتفع إلى الصحة وذلك بحسب الاعتضاد . وتعليل صلاحية حديثهم للاعتضاد كون النقص فيهم جاء من جهة الضبط فقط لا من جهة العدالة ، فإذا عرف أنهم لم يخطئوا بحيث جاء الدليل على ذلك وهو العاضد ارتفع حديثهم . (٦١) .

ب- أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة من التعديل :

اختلفوا فيهم فبعض الباحثين يرى أن حديثهم من قبيل الحسن . وبعضهم يرى ذلك في الخامسة فقط أما السادسة فيتبع حكمها للأولى والثانية من الجرح، وبعضهم يتوسط ويقول عن حديث أصحاب المرتبة في إسناده ضعف،

والمختار ألا ندقق كثيراً في ذلك لأن أصحاب هؤلاء المراتب نص (١) أهل الشأن على أن حديثهم ليس له حكم مستقل أو خاص وإنما حديثهم يدور مع القرائن فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً أو ضعيفاً جداً ، لأن الراوي في هذين المرتبتين قد تكلم فيه ،

ويجدر التنبيه على أن الحكم هنا مرحلي وليس نهائي . (٦٢) . القرائن (١٤٢)

* ملاحظة هامة :- أحكام حديث أصحاب هذه المراتب كلها أعطيت على الجملة وليس على أفراد حديثهم ، لأن بجمع الطرق واستكمال شروط الاتصال والانقطاع وعدم الشذوذ والعلة تتضح أمور قد تنزلها عن الحكم المبدئي سوى المراتب الأربع الأخيرة والاحتياط للدين أن يبقى حكم حديثهم كما هو لا يرتفع . (٦٨) . ← (وقد ترفعها (٢))

* الحكم الإجمالي المبدئي على الإسناد المدروس *

الحكم الإجمالي المبدئي على الإسناد المدروس

جرى الأئمة على إعطاء حكم مبدئي للإسناد من خلال رواته أي تحقيق الشرط الأول والثاني "العدالة والضبط" وأرى سبباً لذلك إلا ضيق الوقت بالنسبة لهم والاستعجال طلباً لإكمال التآليف.

وممن اشتهر منهم بذلك العراقي والبوصيري وابن حجر ومن أكثرهم الهيثمي.

تطبيق قاعدة الأدنى يقضي على الأعلى في الأسانيد. فإذا صار فيهم رجل ضعيف صار الإسناد ضعيفاً. ولكن لو كانوا كلهم ثقات فلا نستطيع بعدُ إعطاء حكم للسند حتى تطبق الشروط الأخرى. (٢٠٠ - ٢٠١)

* يتنبه في الألفاظ التي تطلق في ذلك قصرها على الرواة فقط لا على الإسناد. (رواته ثقات). (١٩٩)

* عند الاستثناء فالمستثنى هو الأقل (رواته ثقات إلا فلان) (١٩٩)

* لا حصر للألفاظ الممكن إطلاقها في ذلك. مثل:

رجاله محتج بهم. رجاله رجال الشيخين (٢٠٠). في إسناده فلان.

* أحكام الأئمة على رواة الإسناد ليست نصوصاً قطعية. وإنما هي محتاجة المراجعة. (يجب أن يترسخ ذلك في ذهن الباحث) (٢٠٢).

* ويخص التنبيه على أن من الأئمة من يتسامح في إطلاق وصف الثقات على إسناد ليس كل رواته يقال عنهم ثقة. (٢٠٢)

* وأيضاً التعميم في رجال الصحيحين من جهة لفظة إخراج الشيخين لهم، ومن جهة الاشتباه أحياناً مع أسماء في الصحيحين. (٢٠٢)

* ولكن ليس الأئمة في ذلك في درجة واحدة فبعضهم أدق حكماً من بعض. (٢٠٢)

والحمد لله رب العالمين تم في ١٤/٤/١٤٢١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطوط العريضة للقسم الثاني من مذكرة صاحب الفضيلة أ.د/ إبراهيم اللاحم.

دراسة الاتصال والانقطاع:
- صور الحكم فيها بالاتصال مع وجود التصريح بالسماع. ١
- أقسام صيغ الأداء في هذا الباب. ١
- مسالك للتأكد من عدم الاتصال في الإسناد. ٢
- المصطلحات في هذا الباب. ٥
- التدليس. ٦

دراسة الحكم على الإسناد:
- ثلاثة طرق للعلماء في إعطاء الإسناد وصفاً مناسباً. ٩
- لطائف الإسناد. ١٠

مقارنة المرويات:
- مقدمات في فضل هذا العلم. ١١
- خطوات المقارنة. إجمالاً. ١١

جمع طرق الحديث:
- مقدمات في ذلك. ١٢
- شجرة الإسناد. ١٢
- مصطلحات متعلقة بجمع الطرق. ١٥
- درجة الأحاديث الغريبة. ١٦
- المتابعات ١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة الاتصال والانقطاع ①

* صور لا يحكم فيها بالاتصال مع وجود التصريح بالسماع

١- رواية الكذاب أو الوضاع وتصريحه بالتحديث. ٢٠٧

٢- تجوّز بعض الرواة بصيغ السماع. كقول الحسن: خطبنا ابن عباس بالبصرة، وهو لم يسمع منه. ويحمل على أنه خطب أهل بلده. ٢٠٨

٣- أخطاء تقع في الأسانيد، فتبدل صيغ الأداء التي ليست صريحة في الاتصال بالصيغ الصريحة.

أ- فقد تقع من الرواة؛ ولذلك أمثلة في المراسيل لابن أبي حاتم وفي شرح العلل لابن رجب، والوسيلة لكشف ذلك هو نص الأئمة على نفي السماع بين الراويين، أو جمع الطرق، ثم المقارنة بين الصيغ (الأداء). ٢٠٩ - ٢١٤

ب- وقد تقع من النساخ. والطريقة لكشفه نفس السابقة.

* فائدة: ثنا يراد بها حدثنا، وأنا وَنا يراد بها أخبرنا، وإنما اصطلحوا أن يجري على طريق اختصار. ٢١٤

* يتأكد البحث في الكتب التي لم تلق عناية كافية كسنن البيهقي ومعاجم الطبراني. ٢١٥

* صيغ الأداء

منها: صريحة في السماع.

منها: صريحة في عدم السماع. نحو: بلغني، نبئت عن فلان.

* والحكم في هذين القسمين واضح. (٢١٦)

منها: ما هو محتمل للسماع وعدمه. نحو: عن، أن فلانا قال، قال فلان، ذكر فلان، حدث فلان. وأشهرها: عن. (٢١٧ - ٢٢٠).

* تنبيه: المعلمي يرى أن المعنعن هو الراوي عن المعنعن أو من دونه، وغرضه الاختصار. وكلامه قوي وجيد. ويستدل له بقول شعبة: كل شيء رويته عن قتادة عن أنس فهو مما سمعه قتادة من أنس، ومع ذلك تجد في الروايات: حدثنا قتادة عن أنس، (يقوله شعبة هكذا)، وهذا التنبيه المتقدم واضح بالنسبة للحاكم. وقد سلك المزي في التحفة التعبير بصيغ الأداء بعن اختصاراً.

* حكم هذا القسم: الأصل فيه - وإن لم يكن هذا مسلّم - أنه يفيد الاتصال، لكن خرج عن هذا الأصل لسببين:

١- كثير من الرواة يروون بهذه الصيغ - قال، عن ... - عن أناس، وهم لم يسمعوا منهم.

٢- كثير من الرواة يروون بهذه الصيغ أحاديث لم يسمعوها ممن رووا عنهم، وإن كانوا قد سمعوا منهم في الأصل.

← ولهذين السببين اضطر الأئمة الخروج عن الأصل المذكور.

① الذكرة الثانية.

فمسالك للتأكد من عدم الاتصال في الإسناد :

معرفة الولادة والوفاة . (٢٢٠)

ولكن لو قيل : قد يكون الطريق إجازة ؟ فالإجازة لم تعرف كثيراً عند المتقدمين (هذا فيمن اختلفت مواليدهما ووفاتهما بحيث ينفي الإدراك والسماع لصغر السن) أما إن قطع بأن الولادة جاءت بعد وفاة الشيخ ، فإن الإجازة بعد الموت من الإجازات الضعيفة .

التوصل لعدم إمكان التلقي والسماع ، ولو وجدت المعاصرة ، وقد اتفقوا على الحكم على رواية من هذه حاله بالانقطاع .

مثالها : يقولون : فلان كان بالشام وفلان بالمدينة ، ومرادهم : عدم إمكان اللقي والسماع ، مثل أن يكون عاش عشرين سنة ويعرفون أنه ليس رحلة ، (أي صغير ، ولم يرحل) .

التوصل لعدم ثبوت سماع لهذا الراوي عن هذا الشيخ ، ولو أمكن لقيه له ، بل ولو ثبت لقيه ، ولم يثبت سماعه . فالحكم الانقطاع حينئذ .

*وهذا هو منهج المتقدمين : شعبة ، يحيى القطان ، ابن مهدي ، أحمد ، الشافعي ، ابن معين ، أبي حاتم ، أبي زرعة ، الدارقطني ، وهو رأي ابن المديني ، والبخاري - على الأرجح ، وابن رجب يرى أنهما يشترطان ثبوت اللقي ولو لم يصرح بالسماع . وفيه نظر ، وكثير من الأئمة يعبّر باللقي ويريد به السماع ، ويعني اللقي ويريد به السماع أيضاً . (٢٢١ - ٢٢٣)

*وقول المتقدمين هو الأرجح لأسباب ثلاثة :

١- جلالتهم في هذا الشأن - بعد أن ثبت أن هذا قولهم .

٢- الأصل أن الراويين لم يلتقيا فنحن نحتاج لترك هذا الأصل ثبوت خلافه ، ولا يترك اليقين إلا بيقين .

٣- الأصل عدم ثبوت الحديث ، ولا ينقل عنه إلا بدليل . ويدخل فيه : أن الأصل براءة الذمة . (٢٢٤)

*وللإمام مسلم في هذه المسألة رأي آخر - انتصر له في مقدمة صحيحه - وهو وقوع الاتصال بين كل راويين أمكن لقاؤهما ولو لم يثبت السماع. ① وهو رأي ابن حبان ، والمتأخرين .

*ومن أبرز من ناقش أصحاب هذا القول وأدلتهم ، ابن رجب (في شرح العلل) وممن رد : العلائي في مقدمة جامع التحصيل . وغيرهما . (٢٢١ - ٢٢٢)

* تنبيه : وقع من بعض الباحثين اضطراب في هذا الباب ، بل تناقض ، حيث يعتمدون على ما يجدونه في كلام المتقدمين من نفي للسماع ، فإن لم يجدوا لهم كلاماً اعتمدوا منهج مسلم . مع أن ما وجد من كلام المتقدمين من نفي للسماع ليس بالضرورة لثبوت عدم السماع ، بل كثيراً ما يكون نفيهم ذلك لعدم ثبوت السماع - فقط - ، وعلى الاحتمال الثاني - وهو الأغلب - يكون هؤلاء الباحثين قد انتقضوا ، فلم يسيروا في ركاب هؤلاء ولا هؤلاء . (٢٢٧ - ٢٢٨)

① لماذا ثبتت مكانة صحيح مسلم مع هذا ؟

أجاب ابن رجب بأنه قد يكون الحديث في المتابعات ، ويحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها ا.هـ وعليه القول بتوجيه النظر إلى نوع الحديث فقد يكون في الفضائل أو الرقائق ونحو ذلك مما يتسامح فيه ، وعلى كل فيقال : وجود أحاديث منتقدة يسيرة لا يمنع الحكم للكتاب بالصحة . (٢٣٩ - ٢٤٠) .

يتبع ←

يتبع ←

* يستعان في معرفة وجود سماع أو عدمه بكلام الأئمة المتقدمين، وما ليس لهم فيه قليل، يستعين الباحث بكتب الأطراف في مواضع رواية المراد بحث سماعه عن شيخه - (وكذلك بالحاسب)، فإن لم يجد الباحث إثباتاً للسماع توقف أو حكم بالانقطاع. (٢٢٢)

* إذا أمكن اللقي ولم يثبت السماع فلا يحتج بهذا الحديث، ويبقى على أصل براءة الذمة، ولا نثبت إلا ما صح. وابن رجب - وإن كان قد انتصر بقوة لمذهب المتقدمين - إلا أنه يرى أن الحكم بعدم الاتصال في ذلك لا يعني طرح الحديث، (بل يحتج به مع إمكان اللقي، كما يحتج بمرسل كبار التابعين. شرح العلل ٢٨٥). (٢٣٢)

* كتب مفيدة في السماعات:
- المراسيل لابن أبي حاتم.
- جامع التحصيل للعلائي.
- تهذيب الكمال، ويهتم بحاشيته.
- تهذيب التهذيب.
- إكمال مغلطاي لتهذيب الكمال.
- كتب السنة عامة. (٢٣٣)
- كتب الوفيات. (٢٣٤).

* إذا قيل إن قول كبار الأئمة هو اشتراط ثبوت السماع، فليس معناه اتفاقهم على ثبوته أو عدم ثبوته في كل راوٍ بعينه من روى عنه. وذلك لاختلافهم في استقراء أحاديث راوٍ معين.

* ما موقف الباحث من كلام الأئمة (المتقدمين) في السماعات؟
١- إذا تواترت أقوال الأئمة على قول، ولم يخالف في ذلك أحد، فإنه يتفق عليه، كما قال أبو حاتم: [في رواية حبيب بن أبي ثابت عن عروة نقل إجماع المحدثين على أن حبيب لم يسمع من عروة. ٢٢٠].
ومثل ذلك لو وجد كلام إمام ولم يخالفه أحد. (٢٣٦)
٢- عند اختلافهم فالقول قول الجمهور①. كنفي الجمهور سماع الحسن من أبي هريرة، ونفي سماع مكحول من عنبسة، وكإثباتهم سماع الحسن من عمرو بن تغلب - رضي الله عنه -. (٢٣٦)
٣- إن لم يكن هناك جمهور لأحد القولين فعليه النظر والبحث ثم الترجيح. وقد يطبق قاعدة زيادة المثبت معه زيادة علم إذا كان القولان متساويين من البراهين. (٢٣٦)

① ولا يلزم الباحث - هنا - بالاستدلال ومناقشة أدلة المخالف. (٢٣٧).

يتبع ←

* إثبات السماع أو عدمه قد يكون كلياً أو جزئياً . نحو : سمع الشعبي علياً خطبته في الجابية . ولم يسمع قتادة من أبي العالية سوى أربعة أحاديث . (٢٣٧) .

وقد عقد ابن رجب لذلك فصلاً « ذكر المسائل التي لا يثبت منها إلا الجزء اليسير » .

والغرض من هذه الفائدة [السماع الجزئي] هو التنويه على أنه يقيد بها القاعدة السابقة . فليس ثبوت السماع من راو ولو مرة واحدة (دال على الاتصال ضرورة) بل لا يقيد بما لم ينص الأئمة على خلافه (كلياً أو جزئياً) . (٢٣٨)

* الأصل العام أن الرواية إذا حكم عليها بالانقطاع فقد تخلف فيها شرط من شروط الصحة . فيكون الإسناد حينئذ ضعيف .
ولكن يقال - أيضاً - ليس الانقطاع على درجة واحدة في الضعف مثلاً :

١- ليس ما أرسله كبار التابعين مثل ما أرسله صغارهم .

٢- من عرف عنه الإرسال عن الضعفاء فهذه قرينة على الضعف الشديد ،

٣- قد يكون الانقطاع في مكان واحد ، (من السند) ، وقد يكون الساقط واحداً أو أكثر من هنا . (موضع السقط ، عدد الساقطين) .

لذلك

يجب ألا يتبادر إلى الذهن أن كل انقطاع يقدح في طريق بشدة أو العكس ، وليس كل انقطاع يصلح للاعتضاد . (٢٤٠ - ٢٤١)

٤- هناك رواة أرسلوا عمن رووا عنهم ، وينص الأئمة على أن روايتهم - على انقطاعها - قوية ، لأسباب :
كشدة عناية الراوي بأحاديث من روى عنه . سئل أحمد عن صحة رواية ابن المسيب عن عمر؟ فقال : سعيد بن المسيب عن عمر صحيح ، إذا لم يصح سعيد عن عمر فما الذي يصح ؟ ، - مع أن أحمد لا يحكم باتصالها - ، ولشدة عناية سعيد كان ابن عمر يسأله عن أحاديث أبيه . (٢٤١) وفيها قال أحمد حسن .

٥- وكذلك إذا عرف الواسطة . صار للمنقطع حكم الاتصال .
كأيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس . ابن سيرين يروي عن عكرمة . فالساقط عكرمة . (٢٤٢) .

يتبع

* ذكر المروي عنه في شيوخ الراوي، أو ذكر الراوي فيمن روى عن الشيخ - في كتب الجرح والتعديل - لا يفيد بالنسبة لإثبات الاتصال. (١)
ويظهر هذا في كتاب المزي بشكل أكبر.
وكذلك الحكم فيمن لم يوجد شيخه - في الرواية - في كتب الجرح والتعديل مثبتاً في شيوخه، أو هو لم يوجد ضمن تلاميذ ذلك الشيخ. لا يدل ذلك على الانقطاع. (٢٤٤ - ٢٤٦)
ولكن (يُلحظ) أن الكتب الأصليّة المتقدمة أكثر ما يذكرونه من شيوخ الراوي قد سمع منهم. ككتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢٤٧)

النتيجة: فلابد من الاستقصاء التام ولو وجد مثبتاً في الرواة التلاميذ، وكذا لو لم يوجد. (٢٤٧)
- إذا لم يوجد في كلام المتقدمين بيان لنفي أو سماع في شأن هذا الراوي، فهل يستأنس بذكر المزي الراوي في ضمن التلاميذ الرواة، ؟ ج/ لا. لأن ذلك يستلزم الدور. إذ المزي قد عده في الرواة التلاميذ لهذا الإسناد الذي تدرسه، (فكيف تستدل لمشكل به ؟) (٢٤٨)

المصطلحات التي يطلقها الأئمة على الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع:
الأئمة المتقدمين يعبرون - في الغالب - بكلمة "مرسل" لأي انقطاع، في أي مكان في الإسناد، (٢٤٩) وقد يطلقون الانقطاع، وقد يطلقون عليه المعضل إذا اشتد الانقطاع. وهذا نادر جداً. (٢٥٠)
المتأخرون لهم تقسيم آخر:
أ - بالنسبة لمكان المسقط:
* المرسل / ما رفعه التابعي عن الرسول صلى الله عليه وسلم.
* المنقطع / ما سقط من وسط إسناده راوٍ فأكثر لا على التوالي.
* المعضل / " من وسط إسناده اثنان فأكثر على التوالي.
* المعلق / " من أول إسناده راوٍ واحد فأكثر.
(٢٥١)
ب - بالنسبة لظهوره وخفائه:
* جليّ: وهو الذي يعرف بمجرد النظر في ولادة الراوي ووفاة من روى عنه. أو كونه كان صغيراً حال حياة شيخه في ١٠ سنوات فأكثر بحسب الراويين. (٢٥٥)

(١) مثال: ذكر المزيّ أبا الدرداء في شيوخ ابن سيرين، مع أن ابن سيرين لم يسمع منه، (نص عليه غير واحد) ولم يذكر ذلك المزي. (٢٤٧)

يتبع

* المرسل الخفي: رواية الراوي عن معاصر وأدركه، ولكنه لم يسمع منه. فإنه لم يمكن لقاؤهما فاطلاق الخفاء على هذا الارسال عند جميع الأئمة. وإن أمكن اللقاء ولم يثبت السماع فهو مرسل خفي عند جمهور الأئمة. ورأي مسلم ومن تابعه أنه متصل لا منقطع. (٢٥٦).

التدليس

هو رواية الراوي عن شيخه الذي سمع منه، حديثاً، أو أحاديث لم يسمعها، بصيغة تحتمل السماع أو عدمه.

من أقسامه: تدليس الشيوخ، وتدليس الاسناد، ويسمى: تدليس السماع ①. وهو الذي يُعنى به في مباحث الاتصال والانقطاع ②

التدليس: إخفاء العيب. وهو هنا على درجات:

أ - أقبحها: كون المسقط ضعيفاً.

ب - كون الراوي المسقط صغيراً. جـ - كون المدلس لا يرتضي الراوي المسقط في بعض أموره غير الرواية. د/ الفرار من النزول في الإسناد.

- (٢٦٠-٢٦١).

نقل عن كثير من الأئمة ذمهم للتدليس وعيبهم على من فعله. ومن أشدهم شعبة ويحيى القطان وحماد بن زيد وابن المبارك. (٢٦١).

ما الفرق بين الارسال والتدليس؟ كلاهما يفعله عمداً من الراوي، ولكن: أ) الارسال ليس فيه إيهام بعكس التدليس. ب) خص الأئمة الذم بالتدليس دون الارسال. للسبب السابق. (ومن الفروق فرق التعريف حيث الارسال رواية من لم يسمع من معاصر، والتدليس: رواية من سمع ما لم يسمع) (٢٦١).

رواية المدلس:

- (استقر) اتفاق الأئمة على قبول الرواية إذا صرّح المدلس بالتحديث. (٢٦٣)
- إذا عنعن المدلس، فللأئمة في روايته أقوال:

أ- الحمل على الاتصال حتى يثبت أنه دلّس هذا الحديث بعينه. وهذا أوسع المذاهب. (٢٦٢).

ب - التفريق بين المكثر والمقل - ويعبرون عن الثاني بقولهم: ربما دلّس - فترد رواية الأول ما لم يصرح بالتحديث، وتقبل رواية الثاني. وممن نقل عنهم هذا القول: ابن المديني. (٢٦٢).

جـ - لا تقبل رواية المدلس حتى يصرح بالتحديث، ولو لم يدلس إلا في حديث واحد. وهو قول الشافعي ولأنه أغلب من ألف في المصطلح من الشافعيين فقد انتشر هذا القول كثيراً. (٢٦٢)

---

① وهي تسمية العلائي، وهي تسمية جيدة، للتفريق بينه وبين تدليس التسوية (إسقاط في وسط الاسناد) لأن كليهما في الإسناد. (٢٧٧).

② وثالث الأقسام: تدليس التسوية، وهو أن يأتي المدلس إلى راوٍ في الوسط فيسقطه ويجعل الرواية بين من دونه ومن فوقه بصيغة تحتمل السماع، ويكون قد التقيا. وهذا من أصعب أنواع التدليس، وقد اشتهر عن أهل الشام، والشرط لقبول الرواية - هنا - تصريح كل من فوقه بالتحديث، إضافة للمسيء هو. (٢٧٧-٢٧٨).

يتبع

د - تقسيم المدلسين إلى طبقات بحسب المدلسين أنفسهم، وبحسب كيفية التدليس - (العلائي وابن حجر) - :

الطبقة الأولى/ من لم يوصف بذلك إلا نادرًا جدًا، بحيث أنه لا ينبغي أن يعد فيهم. (كيحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عقبة) (٢٦٤) فلا تطبق عليهم أحكام المدلسين إلا فيما عرف أنه دلس فيه①

الطبقة الرابعة/ من اتفق الأئمة على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم، ولكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين (كابن إسحاق وحجاج ابن أرطاة والوليد بن مسلم) (٢٦٤)

الطبقة الخامسة/ من قد ضعف بأمر آخر غير التدليس، فرد حديثهم به لا وجه له، إذ لو صرح به لم يكن محتجًا به.

الطبقة الثانية/ من احتمل الأئمة تدليسه، وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه بجنب ما رواه.

الطبقة الثالثة/ من توقف فيهم جماعة، فلم يحتجوا بهم، وقبلهم آخرون مطلقًا مثل الطبقة السابقة. (٢٦٥).

* الثلاثة الأول أمرها واضح، ويبقى الإشكال في الثانية والثالثة لأمرين: جلالة بعض من وضعوا فيهما وإمامتهم، ولوجود أحاديثهم في الصحيحين بالعنعنة. مثل السفيانين والأعمش.

لذا فنقول: الذي يظهر - بعد الاتفاق على أن التدليس في نفسه علة للحديث، كما كان شعبة يتفقد فم قتادة فإن صرح بالتحديث أخذه وإلا لم يعبأ به، وكما كان يحيى القطان لا يحمل عن شيوخه إلا ما لم يدلسوه - أن هذه العلة قد تصاحبها قرائن في الإسناد والمتن، إما أن تلغيها فنحكم للإسناد بالاتصال، وإما أن تؤكدها فيكون الإسناد منقطعًا.

وهذه القرائن مثل

١- أن يتابع المدلس في شيخه. وهذا يفعله البخاري ومسلم فيقوون الروايات المعنعنة بغيرها، فيتسامحون بالتدليس إذا كثرت طرق الحديث. (٢٦٧)

٢- أن يشتهر الحديث عن المدلس، ويستدل به الأئمة، وله عنه طرق كثيرة كلها عن شيخه، ليس في شيء منها ذكر واسطة بينه وبين شيخه، فهذه قرينة لإثبات السماع، لا يصح لي في الوقت الحاضر أن أقول الأئمة ←

① أو نص عليه. (٢٧٠).

قد غفلوا عن هذا لأنه فيها عنعنة وهو مدلس، لا يصح هذا أبداً لأنه مرّ على الأئمة ونقدوه فلم يحكموا عليه بالانقطاع. (٢٦٨)

٣- مثل أن يقال شعبة ويحيى القطان لا يأخذان عن [illegible] شيوخهما إلا ما صرحوا به بالتحديث. (٢٧٥).

قرائن تطعن في رواية المدلّس:

١- نصّ الأئمة على أن هذا الحديث مما دلّسه فلان ولم يسمعه.

* والأكثر ممن ينص على ذلك ويتتبعه هو الإمام أحمد. (٢٧١).

٢- متى ذكر المدلّس ولو رواية واحدة واسطة بينه وبين شيخه فإن هذا يرجح التدليس، ولا يقال: سمعه من فلان مرة، ثم من فلان ثانية. (٢٧٢).

٣- إذا خالف غيره من الثقات أو غيرهم؟ (٢٧٢).

٤- نكارة المتن. (٢٧٢).

تنبيهات

[١] من أهل العلم من سمّى المرسل الخفي تدليساً، كيعقوب بن أبي شيبة، وذكره ابن عبد البر، كأبي قلابة سمّي مدلساً وقصدهم الإرسال الخفي، فلا تجرى أحكام المدلسين على أولئك. لذا ينتبه (٢٦٢)

[٢] ينازع العلائي في بعض من عدّه في بعض طبقاته. (٢٦٤)

[٣] في النكت على ابن الصلاح و تعريف أهل التقديس لابن حجر عدّ الطبقات وأصحابها وبينهما فروق يسيرة، وليست مؤثرة. كأنه يعدّه في النكت في الأولى، وفي التعريف في الثانية، . (٢٦٥)

دراسة الحكم على الإسناد

ثلاث طرق للعلماء في إعطاء الإسناد وصفاً مناسباً

الطريقة التفصيلية. وهي أن نأتي بعبارة نوضح فيها خلاصة الرواة، وخلاصة الاتصال والانقطاع. نحو: رجاله ثقات، وإسناده متصل. (٢٧٩)

الطريقة الإجمالية. أن يقول الباحث:
إسناده صحيح، - إذا كان الإسناد متصلاً ورواته ثقات.
أو " حسن، - " " " وفيه راو صدوق.
أو " ضعيف، - " كان فيه راو ضعيف. (أو كان إسناده منقطعاً) ثم يبين سبب الضعف. (٢٧٩)

الجمع بين الطريقتين السابقتين.
كأن يقول: إسناده صحيح، فرجاله ثقات، وإسناده متصل. (٢٨٠) وممن يفعله البوصيري. (٢٨٩).

* تنبيه: [١] قد يكون الإسناد ضعيفاً وتختلف عبارات الباحثين في التعبير عن وصفه، بناءً على تأثر ذاتي، كأن يقول: فيه فلان وثقه ابن معين والجمهور على تضعيفه، لأن فيه ميلاً وتوجهاً داخلياً لتصحيحه فلذا لين العبارة، وكان بإمكانه أن يقول مباشرة: إسناده ضعيف. لذا فلابد من التجرد والبعد عن التأثير الذاتي (اللاشعوري) عند إرادة الحكم. (٢٨٠).

[٢] احذر من اكتفاء العالم بقوله رصحيح الإسناد، فإنه في الغالب فيه شذوذ أو علة. (٢٨٢).

[٣] لابد من التدقيق عند إرادة وصف الإسناد بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما، وهناك لذلك عدة خطوات: ①
أ - أن يكون الرواة قد أخرج لهم الشيخان فعلاً.
فإن كان بعض رجاله في البخاري وبعضهم في مسلم فهذا لا ينبغي أن يقال: على شرط الشيخين.
ب - أن توجد رواية فلان عن فلان، فإن كانا من رجال الصحيح وليس بينهما رواية فيه فلا يوصف بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما.
ج - ألا تكون رواية فلان عن فلان موجودة في الصحيح في المتابعات أو مقرونة بغيرها، فلا يوصف إسناد مشابه بأنه على شرط الشيخين حتى يكون الذي في الصحيح أصلاً في بابه. ولكن يقيد عالمي.
د - ألا يكون هذا الحديث مما ترك الشيخان لشذوذه أو نكارة أو علة فيه. (٢٨٥ - ٢٨٦) مثال (د) ص٢٩٤
وشرحت الشروط ثانية في (٢٩٢-٢٩٣). ②

① وهذه الخطوات الأربع هي التي استقر الاصطلاح على أن وصف شرط الشيخين أو أحدهما لا يطلق على إسناد حتى تتوفر فيه. وقد أخذها العلماء من تصرف الحاكم في كلامه على أسانيد المستدرك، ومن تصرف غيره من الأئمة.
وفي تحديد شرط الشيخين رأي آخر للدارقطني استخدمه في كتابه الإلزامات، فيرى أن الأسانيد المماثلة هي على شرطهما إلزاماً، وهو رأي الحاكم في المستدرك استخدمه في الرواة المماثلين فيقول: مثله على شرط البخاري ولم يخرجه.
والذي استقر عليه الاصطلاح الأول. (٢٩٠-٢٩٢).
أما ما ذكره الحاكم في مستدركه، والدارقطني في الإلزامات، فقد ترك هذا الرأي، وأصبحت المحاكمة على ما استقر عليه الاصطلاح، وممن حرره الذهبي في نقده لكتاب المستدرك وابن حجر في النكت على ابن الصلاح في كلامه عن المستدرك. (٢٩٥).

② الحاصل: أن دعوى كون الحديث على شرط البخاري ومسلم أو أحدهما قابلة للتحقيق، وأمرنادر جداً (إذا محصنا ذلك بما استقر عليه الاصطلاح) (٢٩٩)

لطائف الإسناد

هي كل وصف للإسناد لا يقصد به بيان حكمه.

أهميتها: حرص الأئمة -رحمهم الله- على تتبع هذا الموضوع، وأولوه اهتماماً، لأنه يخدم الحكم لكن بطريقة غير مباشرة.

وممن يعتني بها ابن حجر والعيني في شرحيهما على البخاري.

أمثلتها: كرواية الأقران، ورواية الأبناء عن الآباء والعكس وكون الإسناد كوفي أو بصري أو أهل الكوفة يروون عن أهل البصرة وغيرها من الأقطار، وكرواية الصحابي عن صحابي مثله، والتابعي عن مثله، وكالتسلسل بصيغ التحديث. (٣.١ ، ٣.٢) وانظر (٣.٤) منها

زيادة: رواية الأكابر عن الأصاغر.

مُقارنةُ المرويّات

(مقدمات نافعة في أهمية المقارنة، وصعوبة مسالكها، وقلة سالكها، وأن العلم والتمرس في ذلك من أهم المهمات لمن أراد التكلم في هذا الفن الشريف، وأن مما يكون الملكة في ذلك المذاكرة مع أهل العلم، وسعة الاطلاع في كلام الأئمة كيحيى القطان وأحمد... ، وفقه النفس في ذلك، وكثير مما سيذكر في هذا البحث من كلام ابن رجب رحمه الله) (٣٠٥ - ٣٠٨)

خطوات المقارنة: "في المتن والإسناد" (إجمالاً)

١- الروايات أو الطرق الأخرى عن الصحابي، [المتابعات].

٢- أحاديث أخرى عن غير هذا الصحابي. [الشواهد].

٣- أحاديث ظاهرها معارض لهذا الحديث المدروس، وهي خطوة مهمة، ويسميها بعض الباحثين: مقارنة المتون.

٤- أصول شرعية يعرض عليها الحديث مثل (القرآن - الإجماع - دلالة العقل والحس)

٥- أمور أخرى يعرض عليها الحديث. مثل: قول الراوي أو فعله.

٦- النتيجة النهائية بعد مرور الحديث بهذه الخطوات.

وكل هذه الخطوات ضرورية جداً، وقد استخدمها العلماء. (٣٠٩)

(وفي الوريقات التالية تفصيل هذه الخطوة الأولى فقط).

←

البحث عن طرق أخرى للحديث

يسمى "الاعتبار" وهو الموصل إلى المتابعات والشواهد.

والحاجة للاعتبار من وجهين :

أ - تقوية الحديث .

ب - أو : تضعيف الحديث . (٢٠٩)

مكان البحث في كتب الرواية في القرون الثاني والثالث وما بعدهما من كتب السنة ، وكتب العلل والرجال والتواريخ والأجزاء . (٢١٢)

وهناك كتب مساعدة وهي مهمة كتحفة الأشراف وتلخيص الحبير والتنقيح لابن عبد الهادي وغيرها فقد يوجد فيها روايات في كتب غير موجودة الآن. (٢١٤).

تقسيم الأحاديث بالنسبة للحاجة لجمع طرقها :-

١- المتفق على ضعفه . وهذا قد يحتاج لجمع طرقه لبيان شدة ضعفه وأنه لا يصلح للعمل به البتة . كما فعل ابن عبد الهادي في الصارم المنكي في الرد على السبكي في إبطاله الأحاديث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وجمع طرقها وأبطلها .

٢- المتفق على صحته . وهذا قد يحتاج لجمع طرقه لسبب مهم وهو: أنه قد ترد زيادة خارج الصحيحين تحتاج إلى دراسة وجمع طرقه . كزيادة "أول وقتها" في حديث ابن مسعود لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل ؟ فقال الصلاة على وقتها" ونحوه . والزيادة عند بعض أهل السنة . (٢١٦)

٣- المختلف فيه . وهو الأشد حاجة لجمع الطرق . وأمثلته كثيرة كحديث نقض الوضوء بمس الفرج ، وحديث النضح من بول الغلام والغسل من بول الجارية ، وحديث إذا كان الماء قلتين " وغيرها (٢١٦-٢١٧)

تنظيم الطرق التي يقف عليها الباحث :- [شجرة الأسانيد] .

* كثيراً ما يحتاج الباحث إلى ما يوجد في الرسم ، حتى ولو لم يثبت في البحث .

* الإسناد الأصل يرسم وسط الشجرة . (٢٢٢) .

* يفرع لكل طريق من حيث التقائه بالسند الأصلي . (٢٢٣) .

* يلاحظ كون الراوي الآخر في نفس سطر (المتابع) . (٢٢٤) .

وهناك طريقة أخرى لرسم الشجرة . (٢٢٤)

* لا يكرر الراوي الواحد في الرسم مرتين إلا في حالتين :

- في حالة احتياج الراوي لنقل إسناد هذا الراوي إلى ورقة أخرى لضيق المكان . - في حالة اختلاف الشيخ الذي يروي عنه الراوي .

* قد يكرر الراوي وهو لا يعلم من حيث ذكر مرة باسمه ومرة بكنيته ، فلابد من التحقق ويثبت بجانب الاسم كنيته أو لقبه لنفي الاشتباه . (٢٢٦) .

* التنبه إلى التحويل في الأسانيد ، وبعض التحويلات فيها يسير ، وبعضها أصعب ويحتاج لذلك - أحياناً - استصحاب كتاب تهذيب الكمال . (٢٢٨-٢٢٩) ← ممن أكثر منه مسلم وابن خزيمة .

* التنبه إلى إشارات المصنف حول اختلاف في الروايات وفروق بينها ، والذي يحتاج لمزيد عناية ودقة في فهم ما كان منها وسط الإسناد . (٢٢٠-٢٢١) ← ممن أكثر منه أحمد وأبو داود

* لطائف: [illegible] كتب على [illegible] المعقود عليه لأنه [illegible] وطرقه الحديث ، وقال حديث فيه [illegible] ، وكذلك ابن حجر [illegible] ذلك [illegible] كلاماً كثيراً فيه فائدة لمن [illegible] . (٢١٩)

* جمع طرق الحديث [illegible] ، وكذلك طريقة الجامع المسند لابن [illegible] (٢١٨ - ٢٢١) .

← يتبع

* التنبه إلى العطف في الأسانيد . ويكثر منه أحمد ومسلم وأبو داود .
كقول أحمد : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا معمر ، وعبد الرزاق قال أخبرنا معمر .
عبد الرزاق هنا معطوف على محمد بن جعفر لا على معمر .
والعطف كثير ما يكون على إسناد ، وقد يقع نقلة العطف على محذوف أو يكون حرف العطف زائداً في أحايين قليلة .
كقول مسلم : حدثني أبو غسان المسمعي مالك بن عبد الواحد وإسحاق ابن إبراهيم ، قال أبو غسان حدثنا ، وقال إسحاق أخبرنا معاذ ابن هشام صاحب الدستوائي ، وحدثني أبي عن عامر الأحول ...
قوله وحدثني أبي: القائل هو معاذ بن هشام ، وظاهر العطف أنه على إسحاق ، فكأن القائل إسحاق ، وليس كذلك فالراوي عن أبي عامر هو هشام أبو معاذ ، فتكون الواو زائدة ، أو يقال العطف صار على محذوف .
(٣٣٤) .

* العطف ، والتحويل ، والجمل المعترضة الواردة في الكتب الستة وكذا المسند أمرها يسير لأنها قدمت أسانيدها ككتاب التحفة للمزي وأطراف مسند أحمد (لابن حجر) . (٣٣٥)

* في الرواة المقرونين ينبغي التفريق بينهم في الشجرة ، ويجعل عند المصنف المزي قرناً في إشادة كلمة [م] للدلالة على ذلك . والتنبيه على أنهما مقرونين له أهمية عند الموازنة بين الروايات ، (٢٢٦).
فالباحث قد يحتاج إلى مقارنة المتون ، ويكون هذا المصنف الذي قرن بين الراويين في الإسناد قد حمل لفظ أحدهما على الآخر ولم يبيّن ، فكون الناظر في الأسانيد يعلم بذلك يجعله يمعن في هذين الراويين في طرق أخرى ليس فيها قرن بينهما ليقف على اللفظ من صاحبه على وجه الدقة.
(٣٣٧).

* لابد من مراجعة أسماء الرواة الذين دُوِّنوا في الشجرة ، سواء قبل إثباتهم في الشجرة ، أو بعد ذلك حين يبدأ بمرحلة التحرير . فيراجع عند الاشتباه من تهذيب الكمال ونحوه ، وأهمية المراجعة تنبع من كثرة الأخطاء المطبعية في بعض الكتب كالكامل لابن عدي والضعفاء للعقيلي ومعجم الطبراني (٣٣٨) ← الكبير . (٢٢٩)
- مميزات كل طريقة . (٣٣٩)
- التنبه إلى ما قد يقع في بعض المصنفات في أول الأسانيد من ذكر التحديث عن المصنف أو عن الراوي عنه .
فمثلاً في مصنف ابن أبي شيبة : حدثنا أبو بكر قال حدثنا وكيع . فأبو بكر هو ابن أبي شيبة .
وفي صحيح ابن خزيمة - مثلاً - حدثنا أبو الطاهر ، حدثنا أبو بكر ... فأبو بكر هو ابن خزيمة وأبو الطاهر الراوي عنه . (٢٤٠)

يتبع

ملاحظات تنظيمية في التخريج :

١- كتابة المتن في أعلى يمين الصفحة . ثم يكتب بنحوه أو بلفظه ,, في آخر كل إسناد للمقارنة .

٢- وضع دائرة عند كل (مصنف) فقد يخرجه أحمد من طريقين عن عبد الرزاق فيوضع عليها دائرة .

٣- الأفضل للباحث إثبات كل الأسانيد من غير اختصار .

٤- ينقل في أسفل الصفحة ما يجده من تعليقات الأئمة على الحديث .

٥- إذا اختلف إسناد الحديث عن الإسناد الأصل فهناك طريقتان :
أ- أن توضع الأسانيد كلها في نفس الورقة ثم يذكر الاختلاف تحت المخرج (المصنف) .
ب- أن يفصل الإسناد الثاني عن الأول ويضع عنده من التعليقا فيه رقما ويفرد له ورقة خاصة .
- الاختلاف مثل كون أحدهما مرسلاً والآخر موصولاً ونحوه .
- تفضيل أحد الطريقتين راجع لكيفية الصياغة المختارة .؟ (٣٤٢) انظر (٢٤١ - ٢٤٤) .

٦- تقييد الشواهد التي يمر بها الباحث . (٣٤٢) .

بعض المصطلحات المتعلقة بجمع الطرق

المدار وهو الراوي الذي تلتقي عنده طرق الحديث الواحد.

فإن كان ذلك الراوي هو الصحابي فلا يقال حديث ابن عمر - مثلاً - مداره على ابن عمر، لكن يمكن أن يقال: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كذا وكذا مداره على ابن عمر، ولا نعلم هل هو مستخدم أو لا.

تنبيه: إذا اختلف الطريق سمّي حديثاً فيقال حديث نافع عن ابن عمر (وحديث سالم عن ابن عمر) هكذا جرى اصطلاح المحدثين ولو لم يختلف المتن. (٢٤٥)

* (قد يطلق المدار ويراد به مدار هذا المتن) ← فيكون مداراً كلياً، وقد يطلق ويراد به المدار النسبي أي بالنسبة لطريق من طرق الحديث. (٣٤٧).

* (بما أن المدار له علاقة بالمتفرد فقد خصص الشيخ له كلاماً فيه ذكر قسمي الغريب وأنه مطلق[1] ونسبي مع الأمثلة على ذلك، ثم ذكر أقسام النسبي على وجه التمثيل لا الحصر، ثم ذكر عدة تسميات للغريب ومنها الفرد والفوائد كما كتاب «الفوائد الغرائب الحسان» ومنها إطلاق الحسن عليه عند بعضهم، ومنها ضده المخرج، ثم ذكر الشيخ تنويهين:-

١- إذا كان التفرد مطلقاً فلا يقال أغرب به عمر - مثلاً - أو أبو هريرة. لأن ذلك الإطلاق عند الأئمة يوحي بشيء من الضعف، بل يقال: من أفراد عمر.

٢- إذا تعدد التفرد في أكثر من طبقة، كحديث يرويه محمد بن الفضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة فالتقييد أن يقال: تفرد به محمد عن عمارة، وتفرد به عمارة عن أبي زرعة، وتفرد به أبو زرعة عن أبي هريرة، ولو قلنا تفرد به محمد عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة، لتوهم القارئ أن التفرد من محمد فقط، فقد يشارك عمارة عن أبي زرعة غيره... (٣٤٧ - ٣٥٣).

فائدة: ابن كثير في التفسير أو في البداية والنهاية يعبر عن الضعيف بقوله غريب أو غريب جداً. (٣٤٩).

[1] المطلق هو الذي لم يروَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من طريق واحد. (٣٤٨)

النسبي هو ما ليس بغريب مطلق، أي له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من طريق. (٣٤٩).

(ثم يقع التفرد في إحدى طبقات السند)

يتبع ←

درجة الأحاديث الغريبة

١- الأئمة حرصوا جداً على رفع الغرابة والتفرد .
٢- " " " النص على وقوع التفرد والغرابة،
فيقولون ,, تفرد به فلان، لا نعرفه إلا من حديث فلان ,,
٣- نبَّه الأئمة إلى أن كثيراً من الغرائب والأفراد لا تصح، وأن الضعف فيها كثير جداً . [ومع هذا فهناك أحاديث صحيحة وهي غرائب] وقد قال الإمام أحمد : إذا سمعتهم يقولون هذا الحديث غريب أو فائدة، فهو ضعيف، وإن كان من حديث شعبة وسفيان، وإذا سمعت أهل الحديث يقولون: معروف فاعلم أنه صحيح .
٤- إذا صحّح الأئمة حديثاً فلا ينبغي رد تصحيحهم بالتفرد والغرابة، لأن علمنا قاصر بالنسبة لعلمهم .
٥- إذا ردّ ضعف الأئمة حديثاً بالغرابة والتفرد فلا ينبغي مناقشتهم في ذلك، ولا سيما إذا تواردوا عليه .
٦- إذا وقف الباحث على حديث بإسناد لم يتكلم فيه الأئمة لا بتصحيح ولا بتضعيف، فعليه التأني إذا كان ظاهر الإسناد الصحة، لأن بعض العلماء قال: أخوف ما أخاف إذا كان ظاهر الإسناد الصحة .
ويتأكد هذا التنبيه في الكتب التي عرفت بجمع الأحاديث الغريبة كمسند البزار وكتب أبي نعيم وأبي الشيخ الأصبهاني والدارقطني والبيهقي وكتب ابن أبي الدنيا ومستدرك الحاكم وما ألف بعد القرن الثالث إذا انفردوا به ولم يكن في أمهات الكتب الستة، وقد نبّه ابن رجب على أن تلك الكتب مستودع المناكير .

انظر (٣٦٠ - ٣٦٢)
وانظر (٣٥٩ - ٣٦٠)

ثلاث تنبيهات

١- الأئمة - أحياناً - يضعفون أحاديث وإن لم يكن فيها شذوذ ولا علة، ولكن لغرابتها . (٣٥٩) .
٢- الشاذ عند التحقيق في كلام الأئمة - يطلقونه وإن لم توجد مخالفة . (٣٦٠)
٣- يطلق الأئمة - أحياناً - النكارة على الغرائب . (٣٦٠)

المتابعات

أقسامها:

أ - متابعة صورية. وهي التي لا تضر ولا تنفع، وأحياناً تضر بالإسناد.

ب - متابعة حقيقية وهي التي تفيد، وترفع عن الغرابة. ①

ولها أربعة شروط:

١- أن يكون المتابع ممن يقبل حديثه إمّا منفرداً، أو يصلح للاعتضاد.
ويخرج من ذلك أصحاب المراتب الأربع الأخيرة من الجرح.

(٣٦٢)

٢- أن يكون الطريق للمتابع يصلح للاعتضاد. (٣٦٤) ويغفل عنه كثيراً (٣٦٨)

٣- ألا يقع في رواية المتابع مخالفة لرواية المتابَع. (٣٦٦)

م صور المخالفات في المتن ③

أ - كون الحديث قولي عند المتابَع، وفعلي عند المتابِع.
فمثل هذه المخالفة لا نقول إنه فرق غير مؤثر، لأنه من ناحية الحكم الشرعي يختلف الحكم حين يكون الحديث قولي عنه حين يكون فعلي.

(٣٦٧).

ب - قَلْب الحديث.
كحديث الهوي إلى السجود، وحديث أذان بلال بليل... ونحوها.

(٣٦٩)

ج - تغيير سياق الحديث بما يبعده عن الحديث الأصل.
(فمثل هذا تختلف أنظار العلماء هل هما حديثاً واحداً ووقع الخطأ من بعض الرواة نتيجة الرواية بالمعنى مما أخل به، أو هما حديثان كلاهما صواب، وليس حينئذ لأحدهما حكم الآخر.) ② فهنا يجب على الباحث جمع كلام الأئمة في ذلك والتدقيق فيه، وفي الرواة والأسانيد، وهذا يتأكد إذا كان صحابي الحديثين واحداً.

ومثاله حديث همام عن ابن جريج عن الزهري عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. وحديث روح بن عبادة عن ابن جريج عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه.

(٣٧١ - ٣٧٣).

د - زيادة الثقات. (٣٧٣)

وهذه الزيادة إن لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فهي ما يسمى اصطلاحاً "المدرج"

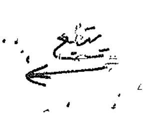
(٣٧٧)

---

① إذا كان الحديث الذي مع الباحث من الحسن لذاته فإنه بالمتابعات يرتقي إلى الصحيح لغيره، فإن كان الإسناد الذي مع الباحث صحيحاً فإنه يستفيد من المتابعات بالخروج عن حد الغرابة والتفرد فيكون عزيزاً أو مشهوراً أو متواتراً. (وقد يكون الإسناد ضعيفاً ويرتفع مع المتابعات للحسن) ٢٦٨.

② اختصار بالمعنى لا يخل بالمقصود - إن شاء الله -.

③ وقبل هذه الصور مقدمة مهمة ذكرها الشيخ، وهي أنه ليس كل فرق يعد مخالفة، إنما المخالفة حين يكون التغيير له أثر في الحكم، أو حين يقع تعارض، ونحو ذلك، ولو قلنا كل فرق مخالفة لما سلمت منها غالب الأحاديث لجواز الرواية بالمعنى، ولكون السنة نقلت مشافهة، ولكثرة الطرق. وللفروق التي لا تعد مخالفة أمثلة: كون الرواية الأخرى بنحو الرواية الأولى أو بعضها، أو زيادة قصة أو حذفها ... ونحو ذلك. (٣٦٦).



والمدرج قسمان:

مدرج في المتن، ومدرج بالإسناد، واهتم الأئمة بالأول، (٣٧٨)

والأول هو له أقسام:

١- أن يكون مدرجًا من رواية راوٍ وإن كان ثابتًا في رواية غيره،.

٢- " " في حديث، وثابت في حديث غيره.

٣- منه ما يكون مدرجًا في الحديث وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا هو المدرج الحقيقي. (٣٧٩)

والمدرج تقسيم آخر بحسب موضعه، فمنه ما في أول الحديث، ومنه ما في وسطه، ومنه ما في آخره. (٣٨١).

ب صور المخالفات في الإسناد.

وهما – على الأشهر – صورتان:

١- إرسال الحديث إن كان الحديث الأصل موصولًا. أو العكس. (٣٨١).

فائدة قام أحد الباحثين برسالة ماجستير وكان موضوعها "تعارض الوصل والإرسال" في سنن أبي داود. (٣٨٤).

٢- وقف الحديث إن كان الحديث في الأصل مرفوعًا. أو العكس. (٢٨٤).

الرابع من شروط المتابعات

٤- ألا يكون ذكر المتابع من الاختلاف على أحد رواة الإسناد الأصل أو أحد المتابعين.

وهو داخل في الشرط الثالث، ولكن لنا غرض في إفراده.

وله صورتان:

١- زيادة راوٍ وحذفه.

كما في حديث الأعمش عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس: مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال: "إنهما ليعذبان ..." ، روى منصور عن مجاهد عن ابن عباس هذا الحديث – بإسقاط طاوس –، فقد تكون رواية الأعمش ومنصور صوابًا – وهنا صارت متابعة مضيئة، بحيث يكون مجاهد سمع من طاوس ومن ابن عباس –، وقد تكون رواية أحدهما صوابًا والآخر خطأ، فإن كانت رواية منصور هي الصواب فرواية الأعمش من باب المزيد في متصل الأسانيد، وإن كانت رواية الأعمش هي الصواب فرواية منصور فيها انقطاع، وشرط التابع ←

لرواية أنها من باب المزيد في متصل الأسانيد كون الراوي - وهو هنا مجاهد - روى عن الاثنين معاً وسماعه منهما محقق - وهما هنا طاووس وابن عباس - .

* فائدة العلائي رحمه الله في جامع التحصيل ذكر أمثلة كثيرة لذلك ، وهو من أوسع من ألف فيه ، وقد ألف الخطيب كتاباً في المزيد في متصل الأسانيد . (٣٨٥ - ٣٨٧) .

ب - إبدال راوٍ بآخر . - وهذا من أدق المباحث ويُهمل كثيراً عند الباحثين - ①

كحديث عند أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود

ورواه علي بن حرب عن وكيع وأبي معاوية عن الأعمش عن علقمة عن عبد الله بن مسعود .

فظاهر الثاني متابعة علقمة لشقيق ، وعند التأمل فإن ذلك قد لا يكون صحيحاً ، لأن علي بن حرب خالف جماعة الرواة عن أبي معاوية ، ووكيع في تسمية شيخ الأعمش ، فلذا فلابد من التحقق من كون الأعمش سمعه من علقمة وشقيق جميعاً .

* يتأكد البحث في هذه النقطة إذا كان الطريق المتابَع - وهو هنا: شقيق - هو نفس الطريق للمتابِع - وهو هنا: علقمة - ، فهنا يرد احتمال الخطأ .

(٣٨٧ - ٣٩١)

ويلحق بصور الاختلاف في الأسانيد صورة أخرى وهي :

جـ - الاختلاف في تسمية الراوي الواحد .

كخالد بن عرفطة ، إذا روى عنه شعبة سمّاه : خالد بن علقمة .
(٣٩١)

تلخيص (٣٩١ - ٣٩٢)

شروط المتابعة أربعة ، ويمكن ضم الرابع إلى الثالث ، لكن أفرد لخفاء المخالفة فيه .

وصار مجموع صور الاختلاف في الأسانيد خمسة :

* تعارض الوصل والإرسال .
* " الوقف والرفع .
* زيادة راوٍ في الإسناد أو حذفه .
* تغيير راوٍ براوٍ آخر .
* الاختلاف في تسمية راوٍ واحد .

① ويخفى عند العلماء المتقدمين أيضاً ، كان .

بسم الله الرحمن الرحيم

الخطوط العريضة لمحاضرات صاحب الفضيلة أ. د/ إبراهيم اللاحم، والتي ألقيت في كلية التربية للبنات، قسم الدكتوراة، وهي عبارة عن [١٦] شريط كاسيت.

اختلاف الرواة في أسانيد الحديث الواحد أو متنه.

- منهج الأئمة في ذلك. ١
- قاعدة مهمة جداً. ١
- السبب في تحرير مذهب المتقدمين واشتراطه. ١
- من أين يبدأ الباحث معالجة الاختلافات. ٣
- المرجحات المختصة بالأئمة المتقدمين عندما ينظرون في الخلاف. ٣
- " التي استخدمها الأئمة، ويمكن أن يستخدمها غيرهم. ٤
- تقريرات مهمة حول المرجحات. ٧
- أمثلة تطبيقية للمرجحات، مع تسليط الضوء على أحكام المتقدمين والمتأخرين مما يبين ويوضح تباين المنهجين. ٩
- تقريرات مهمة في موضوع الاختلاف. ١٧

أمور أخرى يمكن أن يرتبط الحديث غير المتابعات

- الشواهد. ١٩
- الأحاديث الأخرى المعارضة. ٢٤
- عرضه على كتاب الله. ٢٦
  " لم يكمل "
- ما ورد عن الراوي. ٢٧
- عرضه على قضية التفرد. ٢٧
- مقارنته بالعقل والحس والوقائع التاريخية. ٢٧
- أقسام المقارنات ٢٧

الحكم النهائي ٢٨

عرض المعلومات ٢٩

- في التخريج، صياغة الإسناد، تنبيهات -

بسم الله الرحمن الرحيم

* أصل هذه الوريقات محاضرات للشيخ د/ إبراهيم اللاحم، ألقاها في كلية التربية للبنات، منهج الدكتوراة، وهي عبارة عن (١٦) شريط

اختلاف الرواة في أسانيد الحديث الواحد أو متنه

[١] الموقف من هذه الاختلافات واضح جداً لعرضه نظرياً (بالنسبة)، صعب من جهة تطبيقه عملياً.

فالموقف نظرياً أن يقال: كل حديث يقع فيه اختلاف لابد فيه من نظر خاص، فليس هناك حكم كلي مطرد لكل الأحاديث التي فيها اختلافات. فالحكم الترجيحي لكل حديث يخضع لمجموعة من القرائن والمرجحات تتفاوت من حديث إلى حديث آخر. وهذا المذهب هو الذي عليه عمل كبار أئمة الحديث. والمراد بهم شعبة ويحيى القطان وابن مهدي وأحمد والبخاري وأبو حاتم وأبو زرعة. (وأمثالهم).

وقد نسب هذا المذهب لأولئك جمع من المتأخرين كابن عبد الهادي، وابن رجب، والعلائي، وابن دقيق العيد، وابن حجر، والبقاعي. ②

(٢/٣/١) ومنها نقل كلام بعضهم.

[٢] قاعدة مهمة جداً يجب أن تحضر في الذهن:

إذا قام الإمام أو الباحث على طريقتهم بالموازنة والترجيح مستخدماً قرائن الترجيح ① التي سيأتي الحديث عنها – ثم رجّح أحد أوجه الاختلاف في الحديث الواحد فإن كان الراجح قد استوفى شروط الصحيح الثلاثة الأولى – العدالة، الضبط، اتصال الإسناد – فالحديث إلى هذه النقطة صحيح، ويبقى عليه عرضه على الخطوات المتبقية من خطوات المقارنة كالشواهد ونحوها.

إذا رجّح الإمام أو الباحث أحد أوجه الاختلاف وكان هذا الوجه قد اختل فيه شرط من شروط الصحيح الثلاثة الأولى فإن هذا الترجيح يؤدي إلى تضعيف الحديث، ثم إن كان الوجه المرجوح أصله ضعيفاً (أو فيه ضعف) زاده ذلك الترجيح ضعفاً. حتى ربما يصل به إلى درجة الموضوع. وإن كان الوجه المرجوح قد استوفى شروط الحديث الصحيح الثلاثة (في الظاهر) فإن هذا الترجيح غيّر حكمه ونقله من الصحة إلى الضعف، وبيّن أنه ما كان يظنه الإمام أو الباحث من استيفاء الإسناد للشروط الثلاثة ليس على ظاهره. (٢/٣/١)

* أمثلة كثيرة لما مضى في (٢/٣/٢)

① تكملة من (١/٣): إن كانت القرائن متكافئة لم يضر الطريق الآخر شيئاً. فإن كان الخلاف قوياً ومع ذلك وقع ترجيح لقرينة أو قرينتين فإن الطريق الثانية المرجوحة تؤثر – فقط – في درجة الصحة، لذا تدعو الحديث الذي لم يختلف على رواته على حديث اختلف على أحد رواته ولو تمّ الترجيح. على ما تم تفصيله، (التأثير في درجة الصحة، ليس في الصحة ذاتها) وفائدة المسألة عند تعارض الأحاديث. ولما كانت الأحاديث في صحيح البخاري يوجد فيها شيء يسير من هذا الباب قسمها ابن حجر إلى صحيح وأصح.

② تكملة من (١/٣) و(٢/٣): السبب في تحرير هؤلاء الأئمة لمذهب المتقدمين أمران:

أ - حصول الخلط في تحرير منهج المتقدمين في الاختلافات.

الأول أن أهل الحديث على اعتبار الزائد من وصل أو رفع...، وحكى الثاني أنه مذهب أهل الحديث. وممن وقع في ذلك النووي رحمه الله، والخطيب البغدادي. حيث نسب

ب - أن هناك منهجاً آخر يسلكه جماعة لكثير من المتكلمين على الأحاديث يخالف منهج المتقدمين. الأخذ بالناقص – في ضمن أقوال ذكرها عنهم – اهتمامهم باختلاف الرواة ومقارنتها ضعيف أو ضعيف جداً، إنما نظرهم إلى الأسانيد مفردة. ويمكن تلخيصه بكلمات قليلة: بهذا المنهج الفقهاء والأصوليون، ولهذا اشتهر عنهم عدم العلم بعلل الأحاديث والاهتمام بها. ومن أشهر من عرف الثقة مقبولة، ولا تعارض بين الرفع والوقف فقد يرفعه، ويوقفه عليه لأنه أفتى به ونحو ذلك. وعنهم اشتهر قواعد كزيادة

يتبع

يتبع ←

ومما زاد في إشكال هذا المنهج دخوله في أهل الحديث ↑ومؤلفاتهم ، والذي أدّى إلى هذا الدخول أمران :

- أن بعض أهل الحديث من متأخري عصر الرواية تأثروا به وقربوا منه جداً ومن أبرزهم ثلاثة . وهم على الترتيب - (بالأخف) - ابن خزيمة ثم تلميذه ابن حبان ثم الحاكم . حيث نظروا - كثيراً - إلى الأسانيد المفردة من غير مقارنة فصححوا أحاديث هي عند الأئمة معلّلة . وهم قد صرّحوا بذلك مقدمة كتبهم - ابن خزيمة وابن حبان - ، أما الحاكم فله كلام نظري قوي جداً في إيضاح منهج المتقدمين ذكره في معرفة علوم الحديث ، ولكنه في التطبيق العملي في المستدرك سلك سبيل الفقهاء .

(٢ / ٣)

- أن هذا المنهج تمّ إبرازه في مسائل كثيرة في كتب المصطلح . ككتب الخطيب ، وابن الصلاح ... كمسائل تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف ، وزيادة الثقات ، ثم صار كثير من طلبة الحديث يتلقون قواعد علوم الحديث من هذه الكتب . وهذا لا بأس به . لكنهم اقترن بابتعادهم عن النظر في تطبيقات الأئمة . فاستحكم هذا المنهج مع مرور الزمن . وصار لدا كثير من المشتغلين على الأحاديث ، وتداول أقوالهم في كتب النقد مثل : ابن القطان ، وابن القطان ، والنووي ، العراقي ، ابن حجر؟ ① ... وفي الوقت الحاضر صار هو الغالب في الدراسات الحديثية .

(١ / ٤)

ومما زاد في إشكال هذا المنهج دخوله في التضعيف كما هو داخل في التصحيح .

كحديث جابر " ليس في الحلي زكاة " مرفوعاً . ضعفوه لأن فيه راوٍ مجهول وهو إبراهيم بن أيوب الراوي عن عافية . لكنهم ضموا إليه أحاديث أخر محتجون بها . وعلى مذهب المتقدمين هو قريب من الموضوع - مرفوعاً - لأن عبد الملك بن سليمان يرويه عن أبي الزبير عن جابر من قوله ، وكذا يرويه عمرو بن دينار عن جابر - أيضاً - فلا يصح أن يكون صالحاً للاعتضاد .

(١ / ٤)

① (أشكل عليّ نسبة قول المتأخرين - من فقهاء وأصوليين - لابن حجر ، فقد نقل وأقرّ مذهب المتقدمين في مسألة زيادة الثقة فسألت الشيخ عن هذه النسبة فذكر لي أنه قد تجاذب ابن حجر المذهبين وأن عنده تأثر لا يخفى بمذهب المتأخرين في هذه النقطة يدل على ذلك أحكام كثيرة أطلقها في أحاديث يستدل بها على تقريرات حكمية ذكرها في الفتح والتلخيص وغيرها هذه الأحاديث ثبوتاً أو تضعيفاً سلك فيها منهج المتأخرين من النظر إلى الإسناد وحده ، وبالمقابل فإن له تقريراً تطبيقياً في بعض كتبه لمنهج المتقدمين من ذلك ما ألفه في المدرج وكتابه الزهر المطلول في معرفة المعلول ، ثم ذكر الشيخ مثالاً مما سلك به الحافظ منهج المتأخرين وهو حديث : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحدود أهي كفارات ؟ قال : لا أدري . حيث أعلّه على طريقة المتأخرين .)

اختلاف الرواة في أسانيد الحديث الواحد ومتنه

٣ (من أين يبدأ الباحث في معالجة الاختلافات) (٤/٢)

- يبدأ الباحث بالموازنة على من اختلف عليهم واحداً واحداً، والأولى أن تكون البداية من أول الإسناد صعوداً، فيرجح في كل اختلاف، ثم ينتقل إلى الذي بعده، ولا يلزم من رجحان وجه عن راوٍ، أن يكون هو الراجح ثَمَّة فوقه. (كما لو ترجح وجه الوصل عن الأوزاعي عند الموازنة بين الرواة عنه، لا يلزم منه ترجيح الوصل عن الزهري - شيخ الأوزاعي -).

٤ المرجحات والقرائن التي يستخدمها الأئمة في نظرهم في اختلافات الحديث. (٥/١)

- للمرجحات قسمان:

أ - مرجحات يختص بها الأئمة. - ممن كانوا في عصر النقد والرواية -، ومنها:

١- الاستثبات حين يحتاجون لذلك - من الرواة أنفسهم، وذلك باطلاعهم على روايات مخالفيهم.

* هذا موضوع طريف لو جمعه أحد.
* وسنعود إليه - إن شاء الله -.

٢- قُدْرَة الأئمة على النظر في نسخ الرواة وأصولهم ومُصَنَّفاتهم.

وممن يقوم بهذا العمل بكثرة أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم وله القدح المعلى في ذلك. - (ثم ذكر الشيخ لذلك أمثلة كثيرة من صنيع الأئمة)

والسبب في كون هذا النوع مما يختص به الأئمة فقدان كثير من النسخ والمصنفات الآن كنسخ حماد بن سلمة وابن جريج وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم ...

(٥/٢) ← وللذهبي كلام جميل في هذا النوع. قال: أولئك الأئمة كالبخاري وأبي حاتم وأبي داود، عاينوا الأصول وعرفوا عللها، وأما نحن فطالت علينا الأسانيد وفقدت العبارات المتيقنة وبمثل هذا ونحوه دخل الخلل على الحاكم في تصرفه في المستدرك".

الموقظة ص٤٦

يتبع

(٥ / ٢)

٣ - لكثرة ممارسة الأئمة لأحاديث الرواة يدركون أن هذا الحديث بلفظه هو من حديث فلان أو ليس من حديثه.

* وقد مضى هذا الشيء بعضه ؟
* وقد عقد له ابن رجب فصلاً في العلل.
* ثم ذكر الشيخ عدة أمثلة. ثم قال :-

هذه الثلاثة ما وقفت عليه مما يختص بالأئمة، وقد يظهر غيرها.

[ب] مرجحات استخدمها الأئمة ومن الإمكان استخدامها بعدهم.

- وهي كثيرة يصعب حصرها تماماً.
- وهي على قسمين :

ظاهرة - وأخرى تحتاج لتأمل.

- يستفيد الباحث من هذه المرجحات من ثلاثة جوانب :-

١- حينما يرجح الأئمة وجهاً من وجوه الاختلاف يكون الباحث على معرفة واطلاع على سبب الترجيح.

٢ - حينما يختلف الأئمة في حديث جرى فيه اختلاف، فقد يجرؤ (١) الباحث على الموازنة والترجيح.

٣ - حينما يقف الباحث على حديث يحتاج فيه إلى الموازنة والترجيح ولا يجد لأحد من الأئمة فيه كلاماً، - وهذا هو الغرض الأقوى من إيراد هذه المرجحات - فإنه بإمكانه استخدام القرائن والمرجحات لإصدار الحكم.

ويزاد عليها أمر رابع :

٤ - حينما يقف على حديث فيه اختلاف، ويقف على رأي الإمام واحد أو أكثر في ترجيح أحد الوجهين، فهل بإمكان الباحث أن ينظر في القرائن والمرجحات بحيث يؤديه ذلك إلى مخالفة ذلك القول؟ وهذا الأمر (الاستفهام) يحتاج إلى وقفة وسأنبه عليه - إن شاء الله -.

* بالمناسبة فكل ما أطلقه فيما مضى من إطلاق - الأئمة - فالمراد بهم من كانوا في عصر النقد.

(١) استخدامها لأنها تحتاج إلى تروٍ وجرأة ومراس.

يتبع

المرجحات سردًا (٦/م)

-١-

١- إذا روى جماعة حديثًا على وجه، وانفرد راوٍ بوجه، فالظاهر ترجيح رواية الأكثر. وللأئمة في ذلك مقولة: العدد أولى بالحفظ من الواحد.

وهذا مستخدم بكثرة.

٢- باعتبار الحفظ. ومن هو الأحفظ؟ على حسب المراتب السابقة.

٣- استخدام التوثيق المقيّد والتضعيف المقيّد.

* وصوره كثيرة جدًا. وقد سبق مِثْلُها. (في المذكرة الأولى).
* وقد عقد له ابن رجب فصلًا في شرح العلل.

٤- الترجيح بحسب طبقات الرواة [1] - الأصحاب -.

* وقد حرص أئمة النقد على رصد ~~طبقات~~ أصحاب من عليهم مدار السُّنّة ثم الموازنة بينهم.
* وفي كل طبقة تجري موازنة.
* للنسائي في هذا الصنف مؤلف. واسمه: الطبقات.

وممن تكلّم فيه ابن رجب. فقد عقد له فصلًا.

* [فعلى هذه الأربعة مدار الترجيح في الغالب. (٦/ب/١) (١/٧)].

٦- إذا اختلف راويان في حديث فرواه كلٌّ منهما على وجه، ومن المرجحات أن يكون أحدهما قد اتفق عليه الرواة عنه بهذا الوجه، ويكون الآخر قد وقع عليه اختلاف. فالراجح قول المتفق عليه، لأنه يدل على أن الشيخ قد حفظ.

٧- إذا وقع اختلاف بين راويين (كاختلاف في رفع ووقف) ربما نقف على رواية عن أحدهما تبين أنه غير جازم في روايته بل يتردد.

٨- بعض الرواة كثير الشك فيحتاط فيروي الحديث على وجه ناقص: كالوقف، والإرسال - كحماد بن زيد؛ فيقال في سببه أنه لم يكن يحدث من كتاب.

[2] ٥- فمن لم يسلك الجادة دليل على أنه حفظ فيقدم على من سلك الجادة.

* سقط هذا المرجح [هنا] في التسجيل، وأعاده الشيخ مذاكرة في ١/٧ [3]

هنا: نقص المرجح الخامس في التسجيل [2]

وقد وقع في مصنف الوجه الأول في السادس غلط حيث أضيف في المصنف شروط المتابعة.

[1] المراد: بالنسبة للرتبة، لا الطبقة الزمنية.

[3] سألت الشيخ مهاتفة عنه. وذكر كثرة استخدام الأئمة له. ولهم عبارات: كسلوك الجادة، ولزوم الطريق، وركوب الجادة وهي عبارة للدارقطني، ولمعرفة الجواد يستعان بكتب الأطراف كالتحفة وغيرها، وسألته: هل رجح الأئمة بالعكس وهو: سلوك الجادة؟ فنفى ذلك.

٩ - إذا اختلف أصحاب راوٍ عليه فإن من المرجحات في المتن أو في الإسناد أن يكون أحد الأوجه قد فَصَّل رواته إسناد الحديث أو متنه .

المثال : الزهري عن عروة عن عائشة . اختلف - مثلاً - أصحاب الزهري عليه . كمالك وسفيان وشعيب ويونس . فالأولان جعلوه قسمين : مرفوع عن عائشة من كلام النبي عليه السلام وقسم آخر من كلام أحد الرواة كالزهري أو عروة - إما مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو موقوفاً مثلاً - ، والآخران جعلوه كلَّه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

فالراجح - هنا ، مثلاً - قول مَن فَصَّل .

وقد نصَّ على هذه العلامة جماعة من الأئمة ، وطبقها الخطيب كثيراً في كتابه : الوصل المفَصَّل للوصل المدرج في النقل .

فالقاعدة : كلُّ من فَصَّل فهو دليل على ضبطه .

١٠ - إذا اختلف أصحاب راوٍ عليه في زيادة في المتن أو في الإسناد ، نظرنا : فإن كان الذي زاد ، عنده حديث آخر مستقل - متن أو إسناد - فيه تلك الزيادة ، فإننا نرجِّح - أي الأئمة - أن الذي زاد قد نقلها من الحديث الآخر .

وقلَّ من الباحثين من ينتبه لهذا .

١١ - تمهيد كل المرجحات السابقة النظر فيها : إما في المختلفين أو في الشيخ .

وهذا المرجح يخرج عن النظام السابق .

- إذا اختلف على راوٍ من الرواة على وجهين أو ثلاثة فإن من المرجحات المستخدمة بكثرة أن ينظر في رواية أقران المختلف عليه ، أو من فوقهم كذلك إلى الصحابي .

مثاله : صغيرى ... [illegible] عن شعبة عن قتادة عن أنس ، يقال

يتبع

الراجح عن شعبة الإرسال لأنه رواه عنه مرسلاً محمد بن جعفر ومحمد بن بشار وانفرد يحيى القطان عنه بالوصل، ويؤيد ذلك رواية همام وهشام عن قتادة مرسلاً.

- وهذا مستخدم بكثرة.

انتهت المرجحات،(١) ولنعلم أنه:

* هذه المرجحات تمر على الباحث في عموم بحثه، ولا يلزم وجودها في كل حديث.

* هذه المرجحات في الحديث الواحد قد يوجد منها مرجح واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة ... فالقاعدة: أنه كلما كثرت المرجحات كلما كانت النتيجة في الترجيح أقوى، حتى تصل الأمر إلى درجة القطع في بعض الأحاديث. (٧ - ح)

*(هذه المرجحات تختلف في قوتها) كما أن المرجح الواحد نفسه يختلف. فقد نرجح اثنان على واحد للكثرة، كما أننا نرجح العشرة على الواحد، والثاني - لا شك - أقوى.

* لا يتمكن من ضبط هذه المرجحات إلا من طبقها وأكثر من ممارستها وبغير ذلك لا يمكن ضبط هذا الفن.

* تطبيق المرجحات - وإن كان فيه صعوبة - لكنه سهل بالنسبة لأمر آخر في هذا الفن. هو: [تعارض المرجحات في الحديث الواحد]

والعمل هنا هو الموازنة بينها. وهذه الموازنة اجتهادية تختلف من إمام لإمام بحسب ما وقف عليه من مرجحات، (وبحسب ما يرى أن بعضها أقوى من بعض) ولذا اختلفت أحكام الأئمة، إلا أن هذا الاختلاف لا يرجع إلى اختلاف في المنهج - وهو استخدام المرجحات عند الاختلاف - بل هو دال على أنها قوم اتفقوا عليه حيث استخدموها). بقي أنه يشار إلى أمرهم ←

(١) وهناك مرجح ذكره الشيخ في (٨/١) وهو: إذا اختلف في تسمية شخص على أحد الرواة نأخذ من المرجحات: أن يكون محفوظاً عن أحد الشخصين ثم يخطئ من الآخر. [انظر مثاله ص ... من ... صفحة]

وهو أنه قد يستحكم التعارض فيتوقف الإمام . وهذا التوقف علّة يُعَلّ بها الحديث فلا يثبت . لأن الثبوت يحتاج إلى دليل ولا دليل فيبقى على الأصل وهو عدم الثبوت . ويُعبّر - بصيغة أخرى - أن يقال - مثلاً - : تعارض الوصل والإرسال ، وتكافئت الأدلة ، فالحكم للإرسال . (لأنه المتيقَّن) ①.

إذن مَرَد التوقف: الرد . وهو حقيقته . وممن أبان ذلك العلائي ونقله عنه ابن حجر .

① زيادة أثبتها الشيخ في مهاتفتي له ، وقد سألته عن هذه الصيغة الثانية هل تجري في الوقف فيقال : تعارض الوقف والرفع ولا مرجح بين القرائن لأنها متكافئة ، فيثبت الوقف . لأنه الأقل وهو المتيقن ؟ فأجاب حفظه الله - بأن ذلك يختلف على حسب الراوي المختلف عليه ، فإن كان ضابطاً وكان الخلاف عليه ممن تحته فإنه يقال فيه ما مضى ، كأبي إسحاق السبيعي من الضابطين فلو اختلف عليه ولا مرجح أثبتنا الوقف لأنه ضابط فلا بد أنه روى أحد الوجهين فيثبت الوقف لأنه المتيقن والأقل والأحوط ، أما إن كان الراوي المختلف عليه - في نفسه - غير ضابط بل كثير الاختلاف ويضطرب واختلف عليه ، فلا يثبت أحد الوجهين ويتوقف فيهما ، ولا يؤول هذا التوقف لا إلى رفع ولا إلى وقف . والحكم في الأول وهو أن يقال في الوقف ما قيل في الإرسال هو ظاهر ما حكاه العلائي من صنيع الأئمة . والله أعلم .

أمثلة تطبيقية للمرجحات ، مع تسليط الضوء على حكم المتقدمين فيها ، وحكم المتأخرين ، مما يدل ويؤكد على تباين المنهجين .

١ـ

جابر بن عبد الله
أبي سفيان طلحة بن نافع
يزيد بن عبد الرحمن الدالاني
إبراهيم بن عثمان أبي شيبة [متروك]
الدارقطني
شعبة
ابن جريج
* من قول جابر
شهر بن حوشب
عطاء
* موقوف على جابر

* عن جابر يرفعه : الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء .

* بلا إشكال أنه موقوف على جابر . من المرجحات : الكثرة - الحفظ - رواية الأقران ومن فوقهم .

* تكون رواية إبراهيم دون الضعيفة بل تدخل في الموضوعة . ولو أنه لم يقل عشر وضاع . وما ذلك إلا للمقارنة . وهذه فائدتها .

٢ـ

ابن عمر
نافع
محمد بن ثابت العبدي [لا بأس به]
أبو داود
أخرجه
مالك
أيوب
عبيد الله
يحيى بن سعيد
محمد بن إبراهيم
من فعل ابن عمر

* عن ابن عمر يرفعه
في فعل النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم أنه إلى المرفقين

* لو أخذناه لوحده كقلنا حسن
* عند المقارنة . المرجحات على الوقف : الكثرة - الحفظ - التوثيقة المقيد فالمقدمون في نافع : مالك ، أيوب . فيقال : الراجح وقفه بلا إشكال

يتبع

٣ -

أبو هريرة ✓

أبو صالح ✓

الأعمش ✓

محمد بن فضيل [ثقة] | عبثر بن القاسم | أبو إسحاق الفزاري | زائدة ابن قدامة

أحمد

عن الأعمش عن مجاهد قال كان يقال ...

* عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: إن للصلاة أولاً وآخراً
ويعرف بحديث أبي صالح عن أبي هريرة في أوقات الصلوات.

* لوحده: صحيح. بل رواته مخرج لهم في الصحيحين. فهو يصح على منهج المتأخرين. صححه ابن حزم وابن القطان - وابن السكن أو ابن القطان - وأحمد شاكر.

* المقارنة: الكثرة، عدم سلوك الجادة للراويين عن الأعمش. لأن الجادة: الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فله أكثر من ألف حديث، أما روايته عن مجاهد فلا توازي هذه ولا تقاربها،

لذا تتوارد أئمة الحديث: أحمد، البخاري، ابن معين، وجماعة حكموا على رواية محمد بن فضيل أنها خطأ.

عائشة

|

عبد الله بن يزيد

|

عبد الله بن زيد

|

أيوب السختياني

- حماد بن سلمة ← [ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره]
  - أخرجه ابن حبان * عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم هذا قسمي فيما أملك.
- حماد بن زيد [ثقة ثبت فقيه]
- إسماعيل بن علية [ثقة حافظ]
  - * عن عبد الله بن زيد مرسلا.

* مرجحات الإرسال: 1- الكثرة، 2- الحفظ، 3- طبقات الأصحاب: لأن حماد بن زيد وإسماعيل مقدمان في أيوب [illegible]، انظر: شرح العلل لابن رجب، 4- التضعيف المقيد، قال أحمد: كان حماد بن سلمة يسند عن أيوب أحاديث لا يسندها غيره عنه، وكذلك قال مسلم.

* لذا: لم يتردد الترمذي والنسائي في صواب رواية حماد بن زيد وإسماعيل بن علية.

* المتأخرون: - أخرجه ابن حبان في صحيحه.

٥-

أبو هريرة
|
أبو سلمة
|
الزهري

قرة بن عبد الرحمن [صدوق له مناكير] — شعيب — يونس — عقيل — سعيد

(شعيب، يونس، عقيل، سعيد): عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً.

قرة بن عبد الرحمن
|
الأوزاعي

[صححه ابن حبان و الحاكم]

* عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله.

* المتأخرين :- صححه ابن حبان والحاكم وحسنه النووي وابن الصلاح.

* على منهج المتقدمين :- لا يثبت مرفوعاً . بل الراجح فيه أنه عن أبي سلمة مرسلاً . المرجحات : الحفظ ، الكثرة ، ومنها عدم سلوك الجادة لأن جادة أبي سلمة الرواية عن أبي هريرة وعن الصحابة، فمن حذف الصحابي وجعله مرسلاً فإنه لم يسلك الجادة.

٦- حديث الظهار

ابن عباس
|
عكرمة
|
الحكم بن أبان [صدوق، تكلم فيه]

معمر بن راشد — إسماعيل بن علية — سفيان بن عيينة — معتمر

عبد الرزاق — الفضل بن موسى — محمد بن جعفر غندر

* عن عكرمة مرسلاً (عبد الرزاق)

* عن الحكم عن عكرمة مرسلاً

(الفضل بن موسى، محمد بن جعفر غندر): عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

* فائدة
تصحيحات ابن حزم والحاكم وغيرهما كابن القطان والنووي وابن السكن وأمثالهم تحذر منها جداً لاعتمادهم على الأسانيد مفردة.

* الترمذي :- حسن غريب صحيح ، وهذا من تساهله ، وصححه الحاكم وابن حزم ، وقال : لا يضره إرسال من أرسله .

* المقارنة :- الكثرة مرجح ، ولكن عبد الرزاق في معمر أقوى من الاثنين ، ومن جهة أخرى : معمر : حديثه في اليمن قوي ، وفي سفره كثرة

— وعبد الرزاق لم يسمع منه إلا في اليمن —

فيه أخطاؤه . ↑ ولكن والمعول على الأمر الأخير وهو حال معمر، فإننا بإمكاننا تصحيح كلا الطريقين عن معمر ، أما لو كانت حال معمر واحدة فإننا نلجأ إلى الترجيح بين الأصحاب ، ولكن عندنا هنا تصحيح أظهر وأسرع ، ومن جهة أخرى : أيهما أولى أن ننسب الخطأ للمفضل ولمحمد ابن جعفر — اثنان — أو لواحد وهو معمر لأن له حالتان ؟

ج / ننسبه لحال معمر .

فهنا : الإرسال أرجح لأن عبد الرزاق سمع من معمر في اليمن ، والآخران سماعهم في جلستين ، ومن جهة أخرى يتأيد الإرسال برواية ابن عيينة وابن علية ومعتمر عن الحكم عن عكرمة مرسلة .

* الأئمة على تصويب الإرسال كالنسائي وأبو حاتم وأبو داود والبيهقي .

* قد تقدم ماذا قاله المتأخرين . أما الترمذي فله شأن خاص لأن تحسينه يبنيه على جمع الطرق .

٧ —

أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً

عثمان بن عفان
|
أبي أنس مالك بن عامر
|
سالم بن أبي النضر
|
سفيان الثوري

وكيع ← عن عثمان يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

الأشجعي — الفريابي — عبد الله بن الوليد العدني — أبو حذيفة — الطنافسي — حفص

سفيان عن
رووه عن سالم عن بسر بن سعيد عن عثمان
وهو منقطع بين بسر وعثمان

* أحمد والدارقطني ~~خطأ~~ صوبا الجماعة وخطأوا وكيع وغيرهما لـ الكثرة ، ولأن وكيع كثيراً ما يحدث من حفظه ويخطئ أحياناً . ومرجحاتهم وغيره يروي من كتاب كعبد الله العدني لأنه يروي جامع الثوري . نص عليه الدارقطني ،

* أبو حاتم صوب رواية وكيع ، ولكنه عندما عرض عليه هذا الحديث قارن بين رواية الأشجعي فقط مع وكيع

يتبع

فالباحث المتأخر. يوازن بين أقوال الأئمة فيرجح رأي أحمد والدارقطني للكثرة، فلعل أبا حاتم لم يعلم بقية روايات الأشجعي، أي رجح بما عنده من المرويات.

(٩ / ١)

٨ -

عن النبي صلى الله عليه وسلم: ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس "

أمر أم كلثوم بنت عقبة
|
حميد بن عبد الرحمن
|
الزهري

صالح بن كيسان — يونس — معمر

صالح بن كيسان: أخرجها [مسلم] و [البخاري]

* البخاري: أخرجها. وحذف الزيادة وكأنه تعمد (١)، وهذا من دقائقه إشاراته في العلل.

* مسلم: عن أم كلثوم عن النبي صلى الله عليه وسلم "ليس الكذاب ..." وفي آخره: قالت: ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس أنه كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها.

يونس: الزيادة: من كلام الزهري أولها: ولم أسمع (ح) من كلام الزهري "

معمر: بدون الزيادة لأنه من كلام أم كلثوم ولا من كلام الزهري

→ [مسلم]

(١) سألت الشيخ عن هذا الحذف؟ وهل هو شائع في عرف المحدثين؟ فذكر أنه منهج سلكه البخاري وأكثر منه في صحيحه، وقد فعله مسلم وهو أقل منه، كما في زيادة "وتوضئي لكل صلاة " ويتأول لذلك: أن قضية التصنيف أخف من الرواية. لأن في التصنيف إخراج الكتاب للناس (يقرؤه سائر طبقاتهم).

* المتقدمين: - البخاري: أخرج عن صالح وحذوك، والنسائي: رجح رواية يونس قال لأنه الأحفظ، ومسلم قدم رواية يونس ثم معمر ثم صالح فظاهر صنيعه ترجيحه رواية يونس، وهو من الأحاديث التي وعدت مقدمته أن يبين عللها.

المرجحات: - الحفظ: يونس، الكثرة: يونس ومعمر، التفصيل: رواية يونس، وقد مر مرجح التفصيل.

يتبع

٩-

أبو هريرة

|

القعقاع بن حكيم

سهيل — محمد بن عجلان

روح بن القاسم، يزيد بن زريع — ابن عيينة، الليث، يحيى بن سعيد وغيرهم كثير.

عمر بن عبد الوهاب ① الرياحي — أمية بن بسطام

|

أحمد بن الحسن

ابن خراش

|

مسلم

* وضع مكان سهيل محمد بن عجلان

* أخرجه البيهقي

* النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء الحاجة: عن أبي هريرة (عن النبي صلى الله عليه وسلم).

* الدارقطني وأبو الفضل بن الشهيد، والمزي وجماعة رجحوا رواية أمية بن بسطام. المرجحات: ١- أن أمية من الأثبات في يزيد بن زريع. - ذكره المزي - ٢- أنه أحفظ من عمر، ٣- أنه اشتهر عن محمد بن عجلان، وليس له طريق آخر إلى سهيل، فهذا مرجح خاص فيما إذا اختلف في تسمية شيخ تكون من المرجحات أن تكون له طرق أخرى إلى أحدهما - (المختلف فيهما) فتكون هو المحفوظ ⟵ وهذا مرجح ولم نذكره في السابق

* النووي قطع النظر عن أمية. فدافع عن إسناد عمر، فقال: لا مانع من تصحيح الروايتين، فهو محمول على أن ~~روح بن القاسم~~ محمد بن عجلان وسهيل سمعاه من القعقاع، فاشتهرت الرواية عن محمد بن عجلان وقلت عن سهيل.

وهذا الدفاع مبني على النظر على فقد المرجحات، والأقرب أن الترجيح تؤكد ما رجحه الأئمة.

① زيادة من (٩/٢)

في مثل هذا الحديث شبه اتفاق على أنه من حديث محمد بن عجلان، لكن العهدة على من في تبديل محمد إلى سهيل، هل هو عمر أو أحمد أو مسلم؟ هذا من الأمور الطريفة التي ينبه عليها أهل هذا الفن، وهم قد يختلفون في تحديد من عليه العهدة، لكن السهل - مثلاً - جعلها عن عمر، ثم وجود قرائن، مثل أن توجد رواية أخرى أعلى من رواية أحمد، وهنا لم توجد فيبقى الاحتمال هل هي على عمر أو من تحته أو مسلم، واختلافهم في مثل ذلك هو بعد اتفاقهم على إثبات الخطأ.

الخلاصة

بعد اتفاقهم على الخطأ، قد يختلفون في من يحمل خطأ هذه الرواية. ويسمى ذلك العهدة.

أمثلة تجدها في علل ابن أبي حاتم.

* وسألت الشيخ عن زيادة قرائن لتحديد العهدة فقال ما لم الرواية - التي ذكرت هي أبرزها.

ومن القرائن: أنهم يحملون الأنزل رتبة العهدة، كما لو كانا ثقتين والثالث صدوق، فهو يحمل العهدة.

١٠ -

عائشة
|
عروة
|
هشام
|
أبو معاوية — جرير — علي بن مسهر — ابن نمير — وكيع — زائدة

* المثالان متشابهان

أبو معاوية
|
يحيى بن يحيى التميمي
|
مسلم

في صفة الغسل زاد في آخره بعد أن أفاض على جسده : ثم غسل رجليه

جرير، علي بن مسهر، ابن نمير، وكيع ← مسلم

دون الزيادة

* كلما ذكر مسلم روايات ذكر أنه ليس فيها هذه الزيادة .

زائدة (مختصر) زاد وحده غسل الفم ثلاثاً

* الراجح أن زيادة أبي معاوية (مدرجة) في حديث عائشة، ووكيع المرجحا : أبو معاوية : ١- في الأعمش من الأثبات. روايته عن غيره اضطراب . ٢- مخالفته للجماعة (الثقة) ٢. لأبي معاوية حديث آخر فيه هذه الزيادة فلا يبعد أنه نقلها خطأ . قد ذكر الأول والثاني أبو الفضل بن الشهيد ، وكيع : إنه حدث أحياناً من حفظه فربما أخطأ .

٢- مخالفته للجماعة .

٣- حديثه الآخر الذي فيه الزيادة .

* قد ذكر الثاني أبو الفضل ابن الشهيد.

ميمونة
|
ابن عباس
|
كريب
|
سالم بن أبي الجعد
|
الأعمش
|
عيسى بن يونس — وكيع — أبو معاوية

بالاتفاق فيه غسل الكفين ثلاثاً وغسل الرجلين

في مثل حديث عائشة السابق

* لتقرير بعض الأمور نختم بها موضوع: النظر في طرق الحديث الواحد عند اختلاف الرواة، وقرائن الموازنة والترجيح.

١- قد يكون الاختلاف في طبقة واحد أو أكثر. والعمل: هو البدء مما يلي الباحث من الطبقة السفلى ثم يرتفع وهكذا.
ولا يلزم من رجحان وجه في طبقة أن يكون هو الراجح في غيرها.

٢- علم الاختلاف هو العلم الحقيقي للمتخصص، وهو المهم. وعليه أن يعد نفسه لهذا العمل، وألا يقنع بالدون، وأن يدع ما اشتهر عند كثير من المتخصصين - مع الأسف - أنه لا مانع من إغفال هذا العلم وتركه لبعض المهتمين فقط. ولا مناص للمتخصص عن هذا العلم. لذا أفضل أن الباحث في الماجستير أو الدكتوراه لا يخلي نفسه من هذا الاختلاف، وأن يركز عليه ويكثر من التمرين عليه.
كما لا نقول كن إماماً لكن أقل شيء الاطلاع على أقوال الأئمة في هذا الباب ومصطلحاتهم، وكيف يتخلص.

٢- عند الترجيح والموازنة. ينبغي إدراك أهمية وصعوبة وأمانة هذا المسلك.
وينبه على أن الاختلافات ليست على درجة واحدة من الأهمية، لذا فبعض الاختلافات لا يؤثر في صحة الحديث وضعفه فإن الحديث يصح مهما كان الترجيح.
* (ومن أخف الاختلاف، الاختلاف في راوٍ. لو رجحنا إثباته لكان السند متصلاً، ولو رجحنا إسقاطه لكان الإسناد متصلاً، ولو رجحنا أحد الوجهين كلاهما صحيح والحكم لكان - بلا شك صحيح. وقد مر مثاله. اختصار مني للمثال الذي ساقه الشيخ. وقد مر)
* ويعد الخلاف في حديث قد صح متنه من غير هذا الطريق. سواء عن ذلك الصحابي أو عن غيره. والأول أخف.

يتبع

إنما المهم إذا كان الحديث أصل في بابه . - أي : لم يثبت من غير هذا الحديث - .
مثل : كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله . وقد مرّ معنا .
و : اللهم هذا قسمي ...

فالترجيح هنا هو المهم ، فلذا فلا بد من إدراك الباحث لمثل هذا ، فلا يشدد في موضع خفيف ، أو يخفف في موضع يحتاج للتمعن ونظر .

٤ - قرائن الترجيح السابقة كما أنها قد تتظافر ، هي قد تتعارض .
فيقال فيه ما تقدم أن الاختلاف حين تتظافر المرجحات ليس كالاختلاف حين تتعارض .
فالتعارض لا بد فيه من التأني ، وأن يتذكر أن هذا الباب هو أوسع باب سبب اختلاف أحكام الأئمة .
لذا فبعض الأئمة قد يقف ولا يرجح .

ومن أمثلة التعارض

* في المسح على الخفين والعمامة

بلال
|
كعب بن عجرة
|
عبد الرحمن بن أبي ليلى
|
الحكم بن عتيبة

الأعمش - شعبة - زيد بن أبي أنيسة → * بإسقاط كعب .
الأعمش: الثوري - أبو أسامة - الفزاري → * بإثبات كعب .
الأعمش: أبو معاوية - محمد بن فضيل

* أبو حاتم: ترجيح إسقاط كعب . لأن الثوري هو المقدم في الأعمش ، ولرواية أصحاب الحكم - شعبة ، زيد - بسقاطه . أبو زرعة رجح إثبات كعب ، لأن أبا معاوية من المقدمين فيه ولرواية الجماعة معه . وهو ظاهر صنيع مسلم حيث أخرجه في صحيحه .

المرحلة الثانية من خطوات المقارنة النظر في شواهد الحديث

الشاهد: حديث عن صحابي آخر. هذا هو المشهور.

العرض من إيراد الشواهد:

١- تقوية الحديث. - هذا هو المشهور في أذهان الباحثين -

ولهذه التقوية شروط وضوابط تقدم ذكرها في المتابعات،

إذ أن الشاهد في الحقيقة إنما هو جزء من المتابعات، فالمتابع

صحابي، وكذا المتابع، وهما ملتقيان في الإسناد.

استذكار الشروط

أ- أن يكون المتابع في درجة الاعتضاد.

- وهذا لا يتأتى في الشاهد. لأن صاحب الشاهد صحابي،

وكل الصحابة عدول.

* وهذا هو الشرط الوحيد الذي يلتغي هنا.

ب - أن يكون الطريق للمتابع صالحاً للاعتضاد.

ومثله يقال في الشاهد.

* أمثلة لأحاديث ما صحت بشواهدها.

الأذنان من الرأس

من حفظ على أمتي أربعين حديثا

لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه

ج - ألا توجد في المتابعة مخالفة للأصل. متناً أو سنداً.

ومثله في الشاهد فيقال:

* على الباحث أن يجمع طرق الحديث الذي يريد أن يستشهد به.

وينظر إن كان وقع في أسانيده أو بين رواته اختلاف

في المتن أو الإسناد، فإن كان قد وقع ذلك فاللازم

على الباحث أن يدرس كما يدرس الأصل، فكل شاهد

أراد الباحث الاستشهاد به لزم دراسة طرقه. (١)

(١) وذكر الشيخ هنا فائدة في بيان تخريج الحديث وهو أن الراوي عن الصحابي إذا كان واحداً فالمخرج واحد، وإن كانوا اثنين فقد تعدد المخرج، ويفيد تعدد المخرج إذا اختلف أحد الراويين عن الصحابي الإرسال وعن الآخر الوصل، فيصح ترجيح الوصل، ولا يجري ذلك في الوقف والرفع إذ لا بد فيهما من الترجيح لأحد الطريقين.

يتبع (١/١٠) (٢/١٠)

تمهيد للشرط الرابع

إذا انتهى الباحث من دراسة شاهده، فإنه يعود إلى حديثه الأصل. لأمرين، وهما المقارنة:

١- في الإسناد. ٢- في المتن.

الإسناد: إذا وجد الباحث بين إسناد الشاهد والأصل التقاء، هنا يتوقف الباحث. فكثير من الأحاديث التي يظن أنها شواهد إما أن تعلّ الحديث الأصل، أو يُعلّها هو.

وهذه القاعدة هي تطبيق الشرط الرابع للمتابعات وهو: ألا يكون ذكر المتابع اختلافاً على أحد الرواة.

وهنا: ألا يكون ذكر الشاهد اختلافاً على أحد الرواة، فإن كان كذلك فلابد من النظر.

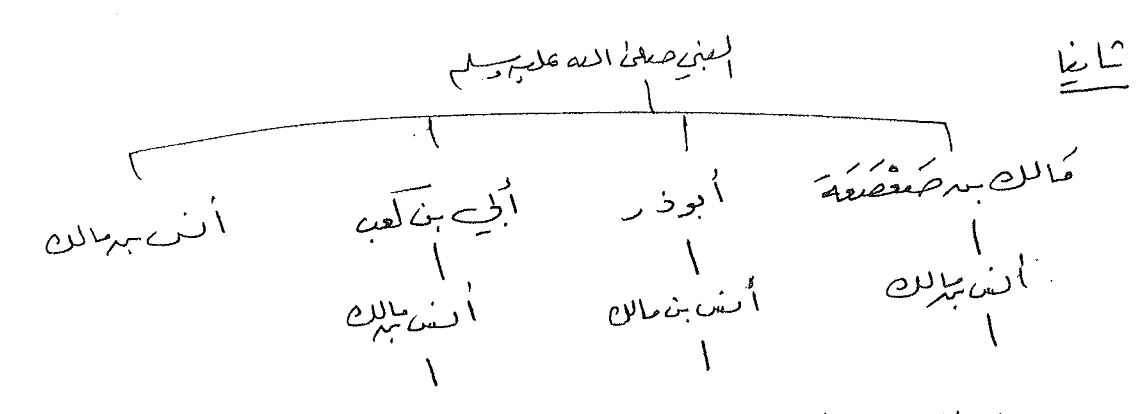
* عرض لأمثلة الشواهد *

أولاً: مثال لشاهد صحيح - لم نجد التقاء فيه بين أحد الرواة -.

* حديث "إذا وضع العشاء وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء".

* مروي عن أنس وعائشة وابن عمر. وكل واحد من الأحاديث الثلاثة له طرق. وكلها صحيحة يشهد بعضها لبعض.

ثانياً



* هنا التقت الأسانيد في أنس. فلا بد من النظر في الطرق عنه، وهنا العلماء رجحوا رواية مالك وأبي ذر وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم ووهّموا من سمّى أُبيًّا.

ثالثاً

عن النبي صلى الله عليه وسلم "الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر".

أم سلمة | ابن أختها عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق | زيد بن عبد الله بن عمر | نافع | موسى ابن عقبة - أيوب - عبيد الله بن عمر - مالك

ابن عمر | نافع

عائشة | امرأة ابن عمر | نافع | سعد بن إبراهيم | ابن ماجه

* التقت الطرق في نافع، فلا بد من الموازنة. العلماء كالنسائي والمزي رجحوا رواية الثقات الكبار عن نافع: مالك ... فهنا لم نستفد الأصل (أم سلمة) من شواهد شيئًا، بل نعرف هذه الشواهد وأعللناها، ولو قلبنا المسألة: لنجعل الحديث المدروس حديث عائشة فوجدنا إسناده صحيحًا، فنجمع له شواهد، فلو قلنا له شاهد من حديث أم سلمة - دون دراسة - لقوّاه، ولكن بعد الدراسة ضعف الأصل، فبدل أن يشهد ضعّف.

تلخيص للموضوع السابق «الشواهد»

كلمة شاهد: تستخدم في الأحاديث الواردة في الباب التي توافق الحديث الذي يقوم الباحث بدراسته.

النتيجة بعد النظر في الشاهد ودراسته: قد يكون كثير منها لا يصلح دخوله تحت هذه الكلمة «شاهد».

الحديث عن موضوع الشواهد مختصر، إذ الشاهد هو عبارة عن جزء من موضوع المتابعات، لأن الصحابي الآخر قد تابع الصحابي الأول في روايته. ولذا فبعض الأئمة يسميه متابعًا).

١- يحرص الباحث على جمع شواهد الحديث الذي قام بدراسته، كما قيل ذلك للباحث في طرق الحديث الواحد)...

٢- ينظر الباحث في الشواهد واحدًا واحدًا، حتى يستوفيها.

٣- يبدأ النظر بأسانيد الشاهد الذي سيدرسه، كما فعل في حديثه الأول. فإن كانت طرقه لا تصلح للاعتبار، فإنه لا يصلح أن يكون شاهدًا، كما مر في المتابعات.
ومن عبارات أهل العلم في هذا قولهم: وله شاهد من حديث فلان -مثلاً- لكنه لا يفرح به، لوجود فلان فيه -وضّاع-، ... أو قول بعضهم: له شاهد لكنه واهٍ.
ولذا فلا أرى أن يعنون الباحث لشواهد الحديث ثم يجعل تحته ما ليس صالحًا للاعتضاد، ولكن ليقول كالأئمة: أحاديث الباب. ونحوها.

٤- ينظر الباحث إذا كانت طرق الشاهد صالحة للاعتضاد، فإنه يقارن بين هذه الطرق. كما فعل في الحديث الأول، فإن وجد اختلافًا احتاج إلى الموازنة والترجيح، إذ مرّ أن كثيرًا من الأحاديث في أسانيدها في الظاهر ما هو صالح للاعتبار لكن بعد المقارنة والنظر يتبين فيها علل تنزلها عن ذلك.

٥- ينظر الباحث في الشاهد الذي يقوم بدراسته ويقارن طرقه بطرق الحديث الأصل، ذلك أن الشاهد كما مرّ قبل قليل هو جزء من المتابعات، فكما أن المتابعة ←

← يتبع

ليست دائماً تفيد الإسناد وتعضده، بل قد تؤثر فيه ضعفاً، فكذلك الشاهد، وكثير من الباحثين يغفل عن هذا. فالشاهد قد يكون علّة للحديث الأصل، وقد يكون الحديث الأصل علّة للشاهد، وفي الحالتين لم نستفد من الشاهد.

وموضع تركيز الباحث في النظر بين شاهده وحديثه الأصل إذا وجد أن الحديثين التقيا في راوٍ واحد.

(١١/٣/٢)

* وحين يصل الباحث إلى الموازنة والترجيح فإنه يستخدم المرجحات والقرائن التي سبقت في المقامات.

في الحديث الواحد يجتمع الأمران كثيراً: النظر في طرق الواحد واختلافها، والنظر في الشاهد في الحديث. ولهذا فائدته

* ويبرز جداً في الاختلاف في تسمية الصحابي قرينة مهمة يستخدمها هنا كثيراً، وهي سلوك الجادة، إذ يكون التابعي مشهوراً بالرواية عن صحابي ثم يروي عنه آخر، لكنه عن صحابي آخر.

* وكما قارن الباحث بين حديثه الأصل وبين الشاهد يقوم - أيضاً - بمقارنة الشواهد بعضها ببعض، لاحتمال أن يكون في بعضها علل للبعض الآخر، وهذا كثير جداً، ولهذا يقول الأئمة: الباب لا تنكشف لك علله حتى تجمع طرقه. ويقولون: قمِّش ثم فتِّش. - التقميش: الجمع -.

(١١/٣/١)

* وعلى الباحث أيضاً أن يمعن النظر جيداً - في متن الحديث الذي يريد جعله شاهداً، فكثير من الباحثين لا يفرقون بين الدليل في المسألة وبين الشاهد. نعم قد يكون هذا دليل للمسألة التي يبحثها لكنه ليس شاهداً لهذا الحديث، لعدم توافقهما في اللفظ والمعنى، بل بعضهم قد يستشهد بما فيه مخالفة للأصل.

مثال / بعضهم يستشهد لحديث "من يحرم الرفق يحرم الخير" بحديث "إن الله يحب الرفق في الأمر كله" وهذا غير صحيح للتباعد بين السياقين.

(١٢/٩/١)

١- الفائدة من هذا أحد أمرين: إما اكتشاف علة للإسناد الأصل، الذي ظاهره الصحة في متابعاته وشواهده. أو يؤكد العلة إن كان الباحث قد اكتشفها في الأصل قبل المقارنة بهذه الأمور.

٢- يسمي بعض الباحثين هذا بنقد المتون، وفي الحقيقة أن المتون لو صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها علة، فرجع الأمر إلى الإسناد. فصارت هذه المتون دليل على علة في الإسناد وكاشفة له.

٣- قلنا في السابق يقارن الطريق الأول بشواهده ومتابعاته وهنا راجع إلى الشرط الأول والثاني: احتمال عدم الضبط أو العدالة وقلنا في الاتصال إنه راجع إلى هذين الشرطين لأنه يحتمل كون الساقط غير عدل أو غير ضابط، ونقول هنا إن هذه المقارنة بالأمور الأخرى ترجع إلى هذين الشرطين أيضاً. فصارت الشروط الحقيقية عند التحقيق هما العدالة والضبط.

أمور أخرى يقارن بها الحديث غير المتابعات والشواهد

مثل:
عرضه على الأحاديث الأخرى المعارضة، والموازنة بينها،
- وهذا من المهم جداً جداً - ، وقد اهتم بذلك الأئمة، وقد ألفوا بذلك ما عرف باسم: مختلف الحديث، ومن كتاب الشافعي: اختلاف الحديث، وكتاب ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث، وكتاب الطحاوي: شرح مشكل الآثار، وللإمام أحمد الأسبقية في ذلك حيث جمع مع النظر في الأسانيد النظر في المتون [٢] وعنه في ذلك نقول كثيرة في فن الموازنة [١] بين الأحاديث، ولشيخ نقد المتن للنظر في الأسانيد، ومنهم: ابن تيمية وابن القيم وابن كثير، والخطابي، ومنهم: ابن حجر في كتابه فتح الباري، وله فيه قواعد وضوابط كثيرة جداً. وقبلهم النووي،

(١٢/٩/١)(١٢/٩/٢) وللأئمة الذين تكلموا في هذا الباب منهجان: بعضهم يتجه إلى تصويب كلا الحديثين، فلذلك يحاول الجمع بأي طريقة، وأحياناً يبعد جمعه، ولكنه لا يريد أن ينسب الخطأ للراوي. وهؤلاء كالنووي والطحاوي، والمنهج الآخر هو المنهج بين النظر في الأسانيد والنظر في المتون [٣] فهذا هو الذي ينبغي على الباحث سلوكه فلا ضرورة للتمحل في الجمع، وقد على ذلك ابن عبد البر وابن حجر، وبضد هذين المنهجين سلوك بعض الباحثين منهجاً متسرعاً

① فجمع ذلك وإبراز منهج أحمد فيه يصلح بحثاً صغيراً.

② وهذا من أهم عوامل النجاح في هذا حيث يجمع بين النظر في الأسانيد ودقة النظر في المتون والفقه ودلالاتها وبحسب الجمع بين ذلك تكون الإصابة.

③ وهو منهج كبار الأئمة، وقد قرره ابن رجب.

يستبعد في ردّ بعض الأحاديث لمعارضة ظاهرة.

أمثلة

- أحاديث صلاة الكسوف. الحديث المشهور منها أنه في كل ركعة ركوعان. وردت أحاديث " " في كل ركعة ثلاث ركوعات، وأخرى منها في كل ركعة أربع ركوعات. وهذه كلها في الصحيح، وفي غيره غيرها.

فالمنهج الأول: كل هذه الأعداد صحيحة وثابتة. ويدفعون هذا التعارض أنه صلى الله عليه وسلم قد صلى الكسوف أكثر من مرة. وهذا رأي جماعة ومنهم ابن جرير وابن حزم، وهم ممن سلكوا هذا المنهج كالنووي والطحاوي.

والمنهج الآخر ومنهم البخاري وأحمد أنه لابد من الترجيح هنا، ورجحوا رواية في كل ركعة ركوعان لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة حين مات ابنه إبراهيم، والدليل عليه أنه في أحد المتون المعارضة أنه صلى الله عليه وسلم صلاها حين مات ابنه إبراهيم.

- حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم "من أصاب من هذه شيئاً فأقيم عليه في الدنيا فهو كفارة له" وفي بعض طرقه أنه في بيعة العقبة. وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الحدود أهي كفارة؟ قال لا أدري".

المنهج الثاني: حديث أبي هريرة في إسناده علة، ثم بعد معارضته لحديث عبادة تأكدت علته. وهذا قد سلكه ابن رجب.

المنهج الأول: تصحيح الحديثين، ويجمع بينهما بأن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، لكن ورد في حديث عبادة أنه في بيعة العقبة وكانت أول الإسلام، فوجه ابن حجر ذلك بأن عبادة كان ممن حضر بيعة العقبة وأن هذه البيعة متأخرة. وقد أصاب ابن حجر في أن هذا الحديث لم يكن في بيعة العقبة، لكن تصحيحه حديث أبي هريرة ثم الجمع بينهما بهذه الطريقة - (اختلاف الوقت) - هذا فيه نظر.

- أحاديث الوضوء بالنبيذ، كحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بالنبيذ ليلة الجن من إداوته وله طرق ضعيفة في نفسها، ومع هذا فقد عرض الأئمة متنها على الأحاديث الصحيحة، فإذا بالصحيح من طرقه عن ابن مسعود أنه سئل هل كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن؟ قال: لا، فهذا الحديث الصحيح هل هو مؤسس للعلة أو مؤكد؟ ج/ مؤكد جداً، فلذا فبعض العلماء حكموا على أحاديث الوضوء بالنبيذ موضوعة. لأنه انضم إلى ضعفها في نفسها معارضتها للحديث الصحيح.

(٢/٣/١٢)

١٠. أمور أخرى يقارن بها الحديث غير المتابعات والشواهد، ومنها عرضه على كتاب الله تعالى.

وهذا العرض يعتبر النواة الأولى لنقد المروي من السنة، إذ مارسه بكثرة الصحابة رضوان الله عليهم.

مثال

حديث فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لها: "لا نفقة لك ولا سكنى" حينما طلقها زوجها ثلاثاً.

* لم تكمل في التسجيل.

[illegible] ... فيديو عددها أربعة

(فيديو ١)

مقارنة الحديث بما ورد عن الراوي

١- قد يكون للراوي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما يعارض هذا الحديث. وهذا يدخل تحت باب سابق وهو العرض على الأحاديث المعارضة. وهو من أول ما يدخل فيها. وقد عقد له ابن رجب فصلاً في شرح العلل.

٢- قد يكون للراوي - الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي - له رأي مخالف. -٢- أو لا يكون عنده علم بهذه المسألة.

فكثيراً ما يرد المحدثون الحديث بأحد هذين الأمرين.

وقد عقد له ابن رجب فصلاً، وذكر أمثلته.

عرض الحديث على قضية التفرد والغرابة ③

عرضه على أصحاب الراوي هل رووه أولا، وهذا هو الإعلال بالتفرد، وتقدمت إشارة فيه، وعقد له ابن رجب فصلاً، وأشار مسلم إلى ضابطهم فيه وهو كون المروي عنه له تلاميذ مكثرون ولم يرووه، والمنفرد به من ليس بمكثر.

عرضه على من صحح الحديث. فإن كان من غير القرون الثاني والثالث، وكان غريباً لم يذكر في الأصول السابقة، فإن إعلاله بذلك صحيح، فالغالب في ما تفرد به المتأخرون الضعف، ويتوقف الباحث. ①

مقارنة الحديث وعرضه على العقل

من أبرز من تكلم في ذلك ابن القيم في «المنار المنيف».

المراد بالعقل ما اجتمع العقلاء عليه، ولو قيل غير ذلك لما صح حديث، ومن هذا المدخل دخل أرباب المدرسة العقلانية.

هي قرينة مساعدة يعلل بها مع قرائن وعلل أخرى، [فليست قرينة مؤسسة. بل هي مؤكدة.] ②

ومن الأمور الأخرى

* هناك أمور ذكرها ابن القيم في كتابه يمكن العرض عليها كالحس والوقائع التاريخية ونحوها.

* * * * *

تنقسم المقارنات المذكورة إلى قسمين

١- الذي يتضمن دليلاً مادياً على ضعف الإسناد،

والمقصود بالدليل المادي هو رواية أخرى توضح أن الصحيح في الإسناد أنه لم يتوافر فيه شروط الحديث الصحيح الثلاثة الأول، أو تؤكد ذلك. والذي يدخل في هذا القسم المتابعات والشواهد.

٢- الذي لا يقيم دليلاً مادياً على خطأ الثقة أو تأكد خطأ الضعيف. ويدخل فيه كل خطوات المقارنة ما عدا المقارنة بالمتابعات، والشواهد.

ومن هذا الباب ما يحكم به كثير من الأئمة على خطأ بعض الثقات دون أن يقيم دليلاً مادياً على هذا الخطأ. وأكثر ما يقع هذا عند التفرد.

(فيديو ٢).

وهذا القسم الغالب فيه أن يكون مؤكداً للعلة، وقد يكون مؤسساً لها.

تنبيه

تعريف العلة: إسناد ظاهره الصحة اطلع بعد التفتيش عن علة قادحة فيه.

تعريف الشاذ: مخالفة الشاذ لمن هو أوثق منه. كما هو شائع وهو بذلك يدخل في العلة، ولكن يمكن جعل العلة هي ما وجد فيها دليل مادي، والشاذ ما ليس فيه دليل مادي وهنا يصح التفريق بينهما، ولم أجد من نبه لذلك، وفي بعض كلام ابن تيمية ما يشير إليه.

① كثيراً في تصحيح حديثاً من هنا الباب، وقد أشار لذلك كثيراً ابن تيمية، ولابن الجوزي مقولة وهي التحذير من حديث تفرد به المتأخرون خاصة إذا كان ظاهر الإسناد صحيحاً، والنووي له كلام قريب يقول: لم يفت الكتب الستة من السنن إلا اليسير) والمزي يقول فيما تفرد به ابن ماجه ضعيف، فكيف بمن بعده، وابن رجب يقول عن كتب المتأخرين إنها مجمع الغرائب والمناكير، وكلما ازداد الحديث بعداً زادت وتأكدت الغرابة، وهذا مما عم في الوقت الحاضر، اعتماد أحاديث مما تفرد بها المتأخرون.

أمثلة كتب المتأخرين: كل ما ألف في الرواية بعد القرن الثالث كسنن الدارقطني والبيهقي والحاكم والطبراني ومن بعدهم الخطيب وابن أبي الدنيا وابن عساكر ...

س/ السبب في التفريع.

② زيادة من -٢-.

(فيديو ٢).

الحكم النهائي للحديث

مراعاة الباحث حين يريد أن يصدر حكماً نهائياً، لآراء أئمة الحديث في هذا الحديث. والمراد بالأئمة: أئمة النقد المؤسسين لهذا العلم،
وليس المراد ما اختلفت فيه أحكام الأئمة فأراد الباحث الموازنة. هذا لا إشكال فيه، أنه يوازن ويرجح ما استطاع، ويراعي مع الأئمة الأدب العلمي.
ولكن المراعاة الواجبة تكون إذا اتفقوا على إعلال حديث فما يصنع الباحث،
مما ينبغي ألا يغيب عن الذهن أننا في هذا الفن عالة على الأئمة المتقدمين حتى كون الراوي ثقة أو ضعيفاً نأخذه منهم، فكيف يعارض حكماً اتفقوا عليه؟
حتى أن بعض الباحثين يقول: أعله أحمد والنسائي - مثلاً - بما ليس بعلة؟
هذه سماجة وقلة أدب مع الأئمة، وعدم معرفة قدرهم في هذا الباب، وقد تقدم قول الذهبي في الموقظة في منزلة المتقدمين في هذا. (سبب علو)
وقال ابن حجر بعد تقريره لحديث "وبهذا يتبين عظم كلام الأئمة المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه" ذكره في النكت على ابن الصلاح.
وللأئمة المتقدمين من دقة النقد، وعلوه، ما هو معروف تكلم عنه ابن أبي حاتم في مقدمته للجرح والتعديل، وابن حبان في مقدمة المجروحين، وابن حجر في النكت، فينبغي للباحث أن يكثر من قراءة أحوالهم في ذلك ليكون ذلك داعياً له لتعظيم منزلتهم في هذا الفن، ولأجل أن يتهيب مخالفتهم، ولأجل - أيضاً - أن يعرف قدر نفسه.

تقليدنا واتباعنا للأئمة في الحقيقة رفعة لنا، ثم هو بعد عن التناقض إذ كيف أقبل قوله في الرواة جرحاً وتعديلاً وسماعاً وانقطاعاً، ثم لا أقبل حكمه على هذا الحديث.

من مداخل التساهل في التصحيح والتضعيف:
* الانتماء المذهبي.
* الارتباط بشيخ أو كتاب.
* كون المذهب متشبع بفكرة أن السنة شاملة لكل شيء.

يحكم عرض المعلومات أمور عامة :

١ - الأحاديث موضع الدراسة ليست على وتيرة واحدة ، فبعضها في الصحيحين ، وبعضها فيه اختلافات ، وبعضها ليس لها إلا طريق واحد ...

٢ - نوع البحث الذي يقوم به . فهناك بحث في تخصص دقيق خاص بدراسة الأسانيد ، يختلف عن بحث يتضمن جوانب أخرى : فقهية أو تاريخية أو تربوية ...

٣ - التكليف من قبل دائرة الأكاديمية .

عرض المعلومات

الخلاصة

أن هذه العوامل يتدارسها الباحث مع مشرفه للوصول إلى الطريقة المثلى يؤدي بها الغرض الأساس من بحثه ، بحيث يفي بالمتطلبات الآتية :

أ - وفاء المعلومات .

ب - تجنب الحشو ، وسرد ما لا ضرورة له .

ج - إحكام عرض المعلومات ، وتسلسلها المنطقي .

د - مراعاة ما يتعلق بالأدب العلمي .

طريقة عرض السبيل إلى الحكم النهائي لها ثلاثة طرق :

١ - وضع الحديث كاملاً بإسناده ومتنه أمام القارئ ، إن لم يكن قد وضع في الأساس . ثم بعد ذلك دراسة هذا الإسناد رجلاً رجلاً ، ثم تخريج الحديث بربط طرق المصادر وأسانيدها بالإسناد الأصلي ، ومعالجة هذه الطرق ومقارنتها والوصول إلى حكم نهائي ، بحيث يقدم هذا كله للقارئ . فقد يخرج تخريج الحديث أحيانا بخمس صفحات أو أكثر .
وقد سارت بحوث كثيرة جداً على هذه الطريقة .
وهي التي تسمى بالتخريج على المتابعة .
ولها فائدة في تدريب الطالب وتعويده على ممارسة الأسانيد .

٢ - يكتفي الباحث بإيراد ما يحتاج إليه من الإسناد ، ويسوق التخريج على المدار ، حتى وإن كان قد أبرز إسناده كاملاً ضمن سياق الحديث ، فإنه في التخريج ودراسة الإسناد ، أو في التخريج فقط يكتفي بالتخريج على المدار ، وهو الراوي الذي ترجع إليه الأسانيد ، فإن كان هناك اختلاف على من عليه المدار ذكره ، وإن كانت هناك علة أبرزها ، وهذه الطريقة تعنى بإبراز المهم فقط . وهي الطريقة العلمية والتي سار عليها الأقدمون .

٣ - أحيانا يخرج على الأولى وأحيانا على الثانية حسب حال الحديث الذي معه ، وهذا ليس تناقض ، ويوصى به من كان عنده تحشم لم يلتزم بأي من الطريقتين .

(فيديو ٣)

القسم الأول

١- حديث اتفقت أسانيده فليس بينها اختلاف ، وللباحثين في عرض هذا النوع طرق متعددة ، فمنها :

أ - طريقة الترتيب على المخرجين فيبدأ بالمخرج الأول الذي هو البخاري - مثلاً - فيربط أسانيده كلها بالإسناد الذي بعده ، دون مراعاة موضع الالتقاء بهذا الإسناد .
وهذه الطريقة كانت متروكة ، ولا أراها كثيراً .

ب - بنفس الطريقة السابقة ، ولكن داخل كل مخرج ، يرتب طرقه بحسب تسلسل رجال الإسناد .
ولم أر كثيراً من يسلكها .

جـ - التخريج على المتابعات ابتداء من المؤلف صعوداً ، لكن داخل كل متابعة يراعي ترتيب المخرجين .

د - الطريقة المثلى . بإلغاء المخرجين ، واعتبار رواة الإسناد ، الأول فالأول ابتداء من المصنف ، وكل متابعة يراعي فيها أيضاً الترتيب على المتابعات دون المخرجين .
وأكثر العمل عليها . وللباحثين في تنفيذها طريقتان :

الأولى : النص على المتابع أو المتابعين ، فيقول الباحث : تابع أبا داود الطيالسي - مثلاً - في الرواية عن شعبة محمد بن جعفر ، أخرج حديثه أحمد ... ، وإن كانوا أكثر من واحد يقول : كل من :

أ - محمد بن جعفر ، أخرج حديثه ...
ب - يحيى بن سعيد القطان ، " ...
جـ - فلان ......

ثم ينتقل لمن تابع شعبة ... وهكذا إلى أن ينهي متابعات الإسناد ،

* وهذه الطريقة جيدة ، ولكن يمكن أن يعاب عليها أن الباحث يجزم بقوله " تابع فلان فلاناً ... " ثم قد يرجح أن فيه سقط ، فتصير متابعة صورية . وقد تقدم كيفية ذلك .

أقسام الأحاديث وطرق الباحثين في تخريجها ، على الطريقة الأولى وهي التخريج على الطرق ...

- الابتداء بالمخرجين

* أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة به، بدل أن يقول: تابعه ... فيكون بذلك جازماً. وإذا كان هناك أكثر من متابع، يقول:

* أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر،
وأبو داود ... من طريق يحيى بن سعيد،
والترمذي ... من طريق خالد بن الحارث،
ثلاثتهم عن شعبة به ...

ثم ينتقل إلى المتابعة التي تليها.

* وأخرجه ......

وعليها يسير كثير من الباحثين.

أقسام الأحاديث وطرق الباحثين في تخريجها

القسم الثاني

٢- حديث وقع في أسانيده اختلاف، مثل أن يروى مرسلاً وموصولاً، أو موقوفاً ومرفوعاً، وربما اجتمعت الأربعة في حديث واحد، وربما زادت ...

* يعرض التخريج هنا - حسب ما سار عليه الباحث، بالطرق السابقة، لكن يختلف الباحثون في شيء محدد بالنسبة لهذا النوع من الأحاديث، إذ لهم في ذلك منهجان:

الأول: معاملة هذا النوع كالذي قبله تماماً. فتخرج طرق الحديث على المتابعة صعوداً بغض النظر عما وقع فيها من اختلاف، فيقول الباحث:

* أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر =
وأبو داود ... عن محمد بن بكر =
والبيهقي من طريق خالد بن الحارث =
ثلاثتهم عن شعبة به ... إلا أن رواية محمد بن جعفر مرسلة ليس فيها أبو هريرة. [ينص على المخالف للأصل إرسالاً أو وقفاً ...].

* وأخرجه ... عن أبي معاوية =
و ... من طريق الثوري =
و ... من طريق محمد بن فضيل =
ثلاثتهم عن الأعمش به ... إلا أن ...

الثانية: تقسيم التخريج حسب الأوجه التي هي موجودة في الحديث :

فمنهم من يخرج أولاً الروايات الموافقة للإسناد الأصلي، ثم بعد ذلك ينص على وجود اختلاف. فيقول بعد ذلك:

الوجه الثاني: مرسل ليس فيه أبو هريرة، ثم يخرجه على المتابع.

الوجه الثالث: موقوف على أبي هريرة. ثم يخرجه على المتابع.

" الرابع: جعل الحديث عن أبي سعيد (بدل أبي هريرة) ثم يخرجه على المتابع.

هذا المنهج يسير عليه كثير من الباحثين.

ومنهم من ينص على الاختلاف في البداية.

الوجه الأول ...

" الثاني ...

" الثالث ...

(والاختلاف بين هذا والذي قبله يسير، وهو أن في الثاني زيادة وهو تخصيص الاختلاف في البداية)

وفي وجهة نظري أن التخريج يطول بهذين الطريقتين.

<u>الثالثة</u>

ولعل الأولى في ذلك النظر إلى الإسناد الأصلي، فإن كان لا يوجد فيه إلا وجه واحد فقط، فالأحسن حينئذ التخريج على المتابعات دون تقسيمه حسب الأوجه. (الطريقة الأولى)

وإن كان المؤلف قد ساق وجهين أو ثلاثة فحينئذ لا مناص من تقسيم التخريج. (الطريقة الثانية)، ثم إن كان للحديث أوجه أخرى لم ينص عليها صاحب الإسناد الأصلي يضيفها الباحث، فيقول: وللحديث أوجه أخرى غير ما تقدم، الوجه الخامس ... السادس ...

* وجه النظر في هذه الطريقة: كون القارئ يتهيأ للتقسيم لذكر صاحب الإسناد الأصلي له. فلذا يسلك سبيل التقسيم.

عشرة تنبيهات مهمة في التخريج

تمهيد / كثير من أمور البحث العلمي المتعلقة بالتنظيم مما تختلف فيه وجهات النظر، فأي منهج رآه الباحث هو الأفضل فهو وما اختاره.

ومع ذلك فهناك بعض التنبيهات بالنسبة للتخريج على الطرق بغض النظر عن المنهج الذي اختاره الباحث، وبعض هذه التنبيهات تدخل في كونها وجهات نظر، ومجمل هذه التنبيهات تراعي أموراً:

١ - الوفاء بالمعلومات.
٢ - مراعاة تجنب الإطالة والحشو.
٣ - إحكام صياغة ما يعرضه الباحث.

التنبيهات

١ - كثير من الذين يخرجون على الطرق التزموا سوق الطرق ابتداء من شيخ المصنف. وكنت التزمته في رسالة الدكتوراة، ثم رأيت فيما بعد أن فيه إطالة دون حاجة - أحياناً - ، والمنهج الصحيح في هذا: الالتزام بذكر موضع المتابعة فقط، ثم بعد ذلك ينظر في الطرق إلى موضع المتابعة، فإن احتاج إلى شيء من سرده، وإلا ترك.

* من أوجه الاحتياج التي لابد منها: كون الراوي المتابع اختلف عليه، فيضع على الطرق كاملة.

* بالنسبة لحكاية للطريق: إن كان المخرج يروي عن الشخص مباشرة قال: عن، وإن لم يكن مباشرة قال: من طريق، وإن كانوا أكثر من واحد وبعضهم مباشر، والآخر لا، قال: من طريق. زيادة من ٤.

٢ - يحرص بعض الباحثين إذا ساق الطرق إلى موضع المتابعة[1]، أن يسوق الأسانيد كما هي، ملتزماً ذكرها بألفاظ أدائها، والأحسن من ذلك - وقد استخدمه المزي في التحفة، وابن حجر في التلخيص - سوقها بالعنعنة اختصاراً، وإن احتاج إلى النص على صيغة أداء ذكرها في موضع المتابعة.

٣ - يحرص بعض الباحثين على الوفاء بمتطلبات العزو، ولكن أحياناً يزيد في ذلك، كأن ينص بعضهم على اسم الكتاب نحو قوله البخاري في صحيحه - ، ويكرر بعضهم كلمة - وأخرجه - والأولى ألا تذكر إلا في بداية المتابعة وباقي المخرجين يعطفون عطفاً، فإذا انتقل إلى متابعة ثانية أعادها، إشارة إلى ابتداء بالمتابعة الجديدة. (فيديو ٤)

٤ - الأولى ختم كل متابعة لوحدها بما فيها من اختلاف وفروق متن، ... ثم الانتقال إلى المتابعة الثانية.

مثلاً:
أخرجه أحمد من طريق يحيى بن سعيد.
وأخرجه ---- محمد بن جعفر.
وأخرجه ---- محمد بن ...

ثلاثتهم عن شعبة، و... بعضهم يربطها المتابع فيقول ↑ أربعتهم، الثلاثة هو الأدق الذي في الإسناد الأصلي

[1] المقصود من كان منهج سوق الأسانيد كاملة، أو إذا احتاج إلى ذكرها من منهج الحذف.

والأفضل ختم كل متابعة لوحدها، وعدم ربطها بالتي قبلها، ولا التي بعدها. فهذا هو الأسهل على القارئ.

٥- بيان فروق المتن أمر مهم بلا إشكال، ولكن بالتخريج على الطريقة يحتاج الباحث إلى النص على صفة رواية كل راوٍ ... فلو وزع ذلك على المخرجين لوقع في تكرار كثير، فأطال وأمل ... ولعل الأولى في ذلك أن يجمع فروق المتن حين يختم المتابعة، فيقول

ثلاثتهم عن الأعمش بن بلفظ، سوى رواية فلان فهي بمعناه.

٦- في الإحالة إلى صفة رواية ما، يلاحظ الباحث أن الاعتبار هنا بالرواة، وليس بالمخرجين، فإن كان لأحد الرواة صفتين للرواية ينص الباحث على هذا، **مثاله**

أخرجه أحمد عن أبي معاوية

ومسلم عن أبي كريب عن أبي معاوية.

وأبو داود من طريق الحفري، و ←

الترمذي من طريق يحيى القطان، كلاهما عن الثوري.

* الاثنان - أبو معاوية والثوري - عن الأعمش بلفظ سوى رواية أبي كريب عن أبي معاوية، ← المتن.

* الاثنان - أبو معاوية والثوري عن الأعمش بلفظ، إلا أن رواية الثوري في قول يحيى عنه مرسلة لم يذكر أبو هريرة ← الإسناد

٧- ترتيب المخرجين.

* بعض الباحثين يلتزم بالترتيب المعتاد، حتى في التخريج على المتابعات (١)

* وبعضهم يلتزم تقديم الأعلى إسناداً دائماً، سواء في راوٍ واحد من رواة المتابعة أو أكثر. مثلاً

أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر =

ومسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن بكر =

كلاهما عن شعبة.

وعكس هذا هو مثال الطريقة الأولى.

* الأولى أسهل، والثانية علمية يستخدمها الأئمة.

٨- يختلف الباحثون في قضية من أهم قضايا التخريج وهي تحديد المصادر التي يخرج منها الباحث.

فبعضهم يميل إلى الاستيعاب، فيلتزم التخريج من كل مصدر عثر فيه على الحديث، حتى لربما نزل بعضهم إلى مصادر فرعية.

وهذا المنهج وإن كان فيه فائدة لكن فيه أيضاً إطالة،

ورأيي في هذا الموضوع أن يلتزم الباحث التخريج من كتب السنة المشهورة الستة وأحمد على سبيل الاستيعاب (٢) وما وراءها من مصادر ←

(١) الكتب الستة ثم أحمد ثم على الوفاة

(٢) في وجود شاهد في غيرها يُعل؟

لينظر فيه الباحث ، فإن احتاج إلى شئ أخرج منه وإلا أغفله ،
مثال الحاجة : الاختلاف على الراوي .

ويراعى في مسألة الحاجة أن يعتبر كل طريق احتاج إلى تخريجه كأنه حديث مستقل بالنسبة إلى المصادر ، فإذا وجد الطريق في الكتب المشهورة اكتفى بها ، ويأخذ من المصادر الأخرى الطرق الأخرى .

تاسعاً الطرق المعلقة . القاعدة المثلى أنه متى حصل الباحث على هذا الطريق موصولاً اكتفى به عن المعلق .
* وإنما يلزم ذكر الموصول والمعلق في حال وجود اختلاف بين الموصولة والمعلقة .
* وتعليقات البخاري تذكر لمكانتها . * إن لم يوجد إلا المعلق ذكره بعد الروايات الموصولة .

عاشراً حسن العرض لا يقل أهمية عن الآراء العلمية في البحث ، ولا سيما في التخريج على المتابعات ، ورب باحث أتعب نفسه لكن حال دون استفادة القارئ بأمور أخرى كالإطالة ، ومما يفسد به الباحث عمله عدم إحكام عرض التخريج والدراسة .
وأهم نقطة عدم خلط التخريج بالدراسة ، فبعضهم يقحم ما يصلح للدراسة أثناء التخريج والعكس .
والطريقة المثلى أن يسرد الباحث التخريج للقارئ وكأن القارئ لا يريد إلا التخريج .
ثم بعد ذلك يخلص إلى النظر في الحديث ودراسته .

صياغة الدراسة

* يبدأ أولاً بوصف ظاهر الإسناد موضع الدراسة فيقال إسناد أحمد مثلاً متصل رجاله ثقات ، إلا فلان ... أو رجاله ثقات إلا أنه منقطع .
* ينص على من صحح الإسناد المدروس كما ينص على من ضعفه برجل في الإسناد أو انقطاع فيه . سواء من المتقدمين أو المتأخرين ، فإن كثروا يكتفى ببعضهم .
* ينتقل إلى النظر في الطرق الأخرى للحديث وأثرها الملموس ، بعبارة معقبة على النظر في الإسناد الأول ، كأن يقال بعد نقل التصحيح : وهذا الإسناد ظاهره الصحة لكن اختلف على فلان ثم يشرح كما في التخريج ، تلخيصاً له - ويختار العبارة المناسبة .
* تذكر أقوال الأئمة في الاختلاف ، فإن كان مسارها واحداً ، لم يحتج إلى النظر ، ولكن لا بأس بتوجيه كلام الأئمة وتعليله ، وإن اختلفوا يلجأ للموازنة والنظر والبحث عن المرجح .
* إن كانت النتيجة موافقة لقول من صحح فيشار إلى ذلك فيقال : والملاحظة أن هذه العلة لا تؤثر في صحته ، وإن كانت النتيجة مخالفة فينص على ذلك أيضاً فيقال : ويظهر أن الحديث فيه علة مؤثرة فالصواب فيه الإرسال أو الوقف ،
* عند التعقب والمناقشة تستخدم ألطف العبارات ، ويلتزم الأدب مع العلماء .